





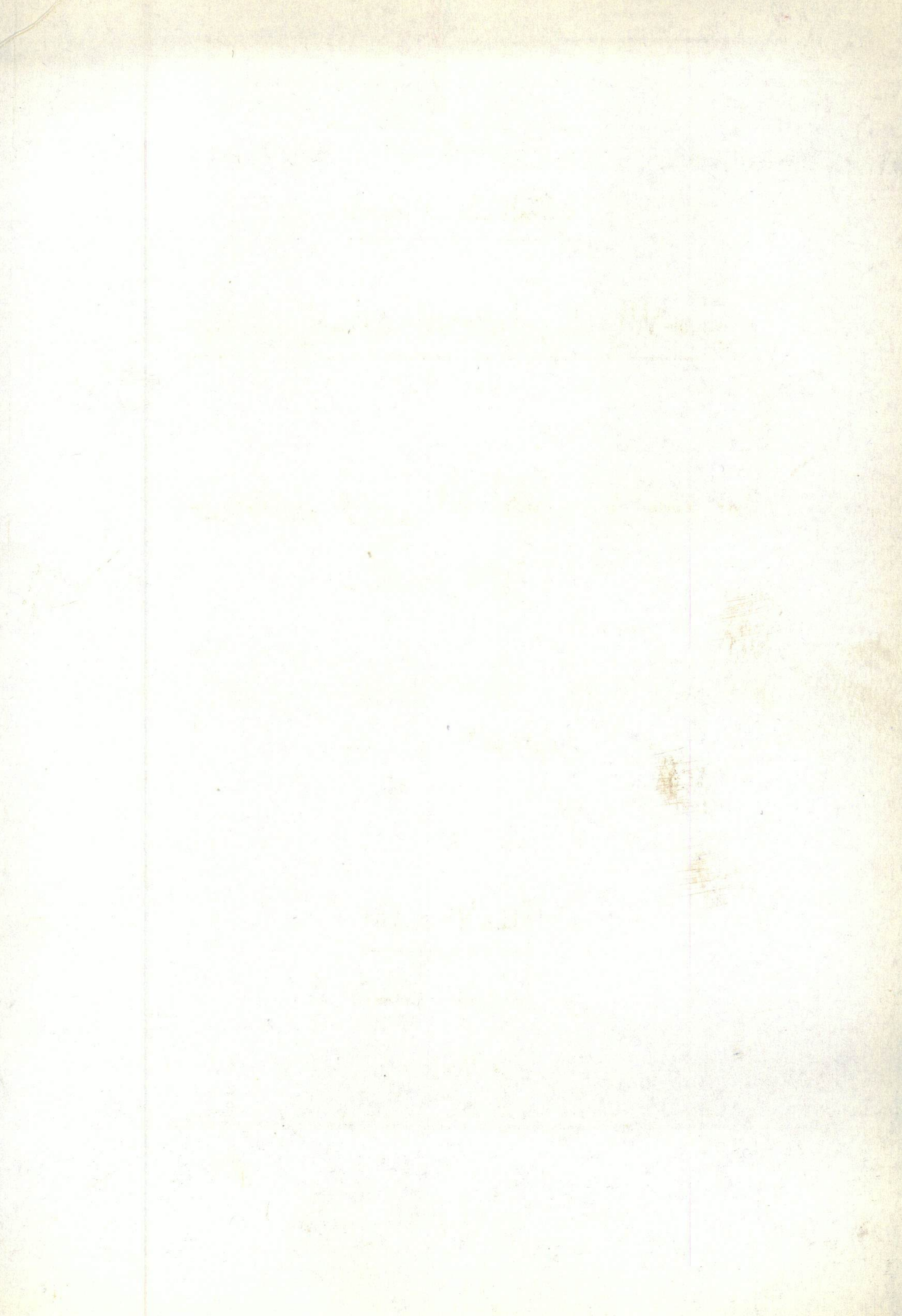
النازحون من الداخل وتجربة السودان

أ. حسان عطية موسى

إصدارات معهد دراسات الكوارث واللاجئين - جامعة افريقيا العالمية

السودان - الخرطوم

2009م



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة إفريقيا العالمية

معهد دراسات الكوارث واللاجئين

النازحون من الداخل وتجربة السودان

اصدارات معهد دراسات الكوارث واللاجئين - جامعة إفريقيا العالمية

السودان - الخرطوم

إعداد الأستاذ

أ. حسان عطية موسى

٢٠٠٨ م

فهرسة المكتبة الوطنية - السودان

304.809624 حسان عطية موسي بركات

ح. ن النازحون من الداخل وتجربة السودان/ حسان عطية موسى بركات

- الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2009

102 ص : أيض ، 24 سم .

ردمك:8-1-909-99942-978 ISBN

١. السودان ــ الهجرات

٢. الهجرة الداخلية ــ أسباب

أ. العنوان. ب.معهد دراسات الكوارث واللاجئين

رقم الإيداع : ٤٢ / ٢٠٠٩

الطابعون : مطبعة جامعة الخرطوم

الفهرست

الفصل الأول

الإطار النظري

مقدمة :

التحركات البشرية سمة من سمات الوجود البشرّى ، فقد ظل الإنسان منذ بداية الخليقة في حركة دائمة ومستمرة، ولعل الشعوب والأمم بوضعها الراهن وتكويناتها الحالية، كانت نتاجاً لتلك الحركة، وقد تأثر الإنسان أثناء حركته هذه بسلسلة من الأحداث و الكوارث البيئية والبشرية، فالأشخاص الذين استقروا على ضفاف الأنهر تأثروا بالفيضانات والسيول كما تأثر غيرهم بالبراكين والزلازل و الرياح والأعاصير وغيرها ، وفي أوقات أخرى صنع الإنسان أحداثاً كانت سبباً جرّ عليه كثيراً من الكوارث و المصائب ، كالمخاطر التي صاحبت عمال المصانع و المناجم و الصناعات الكيمائية ، وإنتاج البترول والغاز بالإضافة للصراعات و النزاعات حول الامتلاك و التملك والسيطرة واستخدام القوة للسيادة على الآخرين الأكثر ضعفاً واستغلالاً لحقوقهم.

ومازالت هذه النزاعات تسيطر على عقول الأقوياء وتتسبب في كثير من المشكلات على البشر ، وقد أصبح النزوح علامة لذات هذه الصراعات و النزاعات الداخلية و الخارجية المتجددة في الخلافات العرقية و الدينية والثقافية والسياسية والمرتبطة بالعنف الطائفى وخرق حقوق الإنسان والمتعلقة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية وكل ماينشأ عن ذلك من ظلم وعدم مساواة وإنصاف بين الناس – ونتيجة

لهذه الأحداث الطبيعية وغير الطبيعية تشكلت حركة الإنسان وحدثت متغيرات في مفاهيم الهجرة ومسمياتها فالهجرة في مفهومها العام هي تحركات جغرافية للأفراد و الجماعات وتوازن طبيعى بين الإنسان والأرض كما يقول الجغرافيون. والهجرة قد تكون مستديمة بمعنى أن يستقر الإنسان في المكان الذى هاجر إليه، وقد تكون موسمية مرتبطة بمواسم معينة كموسم الزراعة و الحصاد وقد تكون مؤقتة أو قد تطول وتقصر حسب الظروف التي يمر بها المهاجر وبتعدد أسباب الهجرة تتعدد أنواعها فهناك الهجرة الاقتصادية و الهجرة القسرية وهجرة الأبعاد و الطرد ، وهجرة الزحزحة والإخلاء وغيرها ومهما يكن فقد ظل الإنسان يتحرك داخل وطنه وخارجه ، تارة بخياره وإرادته، وفي معظم الحالات في غير إرادته أو خياره ، وهذا الواقع الأخير هو الذي جعل العالم يميل إلى التضامن و التوحد ويتخذ من الإجراءات مايعين الإنسان على الاستقرار ، و التعايش السلمي في أرضه ، وحيثما يستقر به المقام. وفي هذا الإطار فقد قامت الأمم المتحدة في بداية التسعينيات بدور أساسي في حماية ومساعدة النازحين حيث وضعت على رأس لجنة الإغاثة الطارئة بالأمم المتحدة منسقاً اسندت إليه مسئوليات واسعة تتعلق بالتحرك السريع للحصول على موارد ومساعدات تغطي كل احتياجات النازحين ، على أن يقوم بالتشاور مع المؤسسات الدولية ذات الشأن للعمل على

إقامة قاعدة للمعلومات على المستوى العالمي لخدمة النازحين والإشراف المستمر على تحركاتهم ومساعدتهم ، كما أنشأت مجموعة عمل برئاسة المقرُ الدائم للأمم المتحدة أطلقت عليه ((المقرُ الدائم أو اللجنة الدائمة للوكالة المشتركة للأمم المتحدة)) ومن أهم أعمالها تقديم النصح والاستشارات الخاصة في كل ما يتعلق بمشاكل النازحين ومعالجة قضاياهم ، ومن أهم ماأضافت الي ذلك تعيين مساعِد للأمين العام يختص بشئون النازحين وقد أوكل إليه الأمين العام دراسة مشكلة النازحين ورفع تقارير حولها ووضع مقترحات بكيفية معالجتها .

وبجانب المؤسسات الدولية الرسمية فقد اهتمت أيضاً منظمات المجتمع المدنى ممثلة في المنظمات التطوعية و الخيرية ومراكز البحث العلمي وأجرت دراسات متعددة ساهمت كثيراً في بلورة المشكلة ووضعها في إطارها العلمي مما دفع الباحثين و الدارسين في الشئون الاجتماعية والاقتصادية من الاهتمام بالمسألة ودراسة أبعادها وتأثيراتها و البحث في كيفية إيقافها أو الحد منها – وتمشياً مع هذا النهج تتناول هذه الدراسة التعريف بمشكلة النازحين عموماً و التعرف على أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز بوجه خاص على تجربة السودان باعتباره من أكثر الدول تأثراً بالمشكلة ، وقد حظيت باهتمام كبير من المجتمع المحلي ومن الدولة و المجتمع

الدولي بأسره – فقد بلغ عدد النازحين بالسودان أكثر من أربعة مليون نسمة أي مايعادل ثلث النازحين في إفريقيا كلها . فتجربة السودان تجربة غنية وثرة بالأحداث فقد شهد السودان حروباً أهلية ونزاعات قبلية وعرقية في جنوبه وغربه وشرقه كما واجه ظروفاً طبيعية قاسية أدت به إلى مجاعات وتشريد في بعض أجزائه الغربية والشرقية و الجنوبية .

المشكلة وأهميتها :

النزوح والنازحون مصطلح حديث يعني اللاجئين داخل بلادهم باعتبارهم مجموعات من المواطنين تركوا مناطق سكنهم الأصليه لعوامل طرد قاهرة ,إما من صنع الأنسان و إمامن صنع الطبيعة , واستقروا بمناطق داخل حدود بلادهم يجدون فيها الأمن والاستقرار . وللتمييز بينهم وبين اللاجئين أطلق عليهم ((النازحون من الداخل))- وهم في حركتهم هذه يواجهون مشكلة استقرار – فالمجتمعات التى يلجأون اليها قد ترفضهم فيرحلون عنها الي غيرها ثم إلى غيرها وهكذا يظلون في حركة مستمرة وحكوماتهم قد لا تهتم بهم أوقد لاتكون قادرة على حمايتهم ، وفي نفس الوقت لا تسمح لغيرها من الدول الأخرى أو المنظمات الانسانية الخارجية للتدخل لمساعدتهم ، باعتبار أن هؤلاء مواطنون محليون وأن النزوح مسألة داخلية وأمره يهم الدولة صاحبة السيادة وهي المسئولة عن النازحين

داخل أراضيها ، وأي تدخل في ذلك من جهة أجنبية تعتبره تدخلاً في شأنها الداخلى ولا تسمح به وبذلك يظل النـازحون بـين المطرقـة والسندان..

أهمية المشكلة:

أهمية هذه المشكلة تكمن فى أنها مـسألة إنـسانية تفـاقم حجمها في العقود الأخيرة ولم يعد في مقدور الدول المتأثرة بها تحمل عبأها بمفردها ، ولابد من تضافر الجهود الدوليـة وفـتح الأبـواب أمامها لأحتوائها ومحاصرتها خاصة ، وأنها أكثر انتشاراً فـي دول العالم الثالث وهو عالم يعاني ويلات الفقر والجوع والمرض .

الأهداف:

تهدف هذة الدراسة إلى الآتى:-

١- التعرف على مفهوم النزوح والنازحين كمصطلح علمي مـرتبط بحركةالإنسان وسلوكياتة .

٢- التمييز بين النزوح واللجوء وتوضيح أوجه الخلاف بينهما .

٣- العمل على إيجاد مؤشرات تساعد في إنهاء المـشكلة والعـودة بالنازحين اليأماكن سكنهم الأصلية .

٤-توفير أكبر قدر من المعلومات تـساعد الدارسـين فـي تحديـد الخصائص السكانية للنازحين من حيث النوع والتركيبة السكانية .

٥-تنبية الحكومات والأسـرة الدوليـة بخطـورة مـشكلة النـزوح والنازحين وأهمية التضامن للتخفيف من حدتها إن لم يكن علاجهـا جذرياً .

الافتراضات:-

١-النزوح مصطلح علمي حديث قصد منه التمييـز بـين اللاجئـين والنازحين .

٢-النزوح مسألة داخلية شأنها يهم الدولة المتأثرة به ، ولكنه فى نفس الوقت يهم الأسرة الدولية باعتباره مسألة متعلقة بالـشئون الإنـسانية العامة .

٣-ليس من السهل إيقاف النزوح ، ولكن يمكن الحد منه .

٤-النزوح من الأمور المهمة التي تتطلب التعاون بين الأسرة الدولية والحكومات المتأثرة باعتباره من الكوارث التي لا يمكن لجهة واحدة تحملها .

٥-بعض الدول لاتعترف بوجود نازحين لديها وتعتبر تدخل الـدول الأخرى في مساعدتهم تدخلا في شأنها الداخلي واختراقاً لسيادتها .

المنهج: الوصفي - التحليلي.

الوسائل وطرق جمع المعلومات :

الأدب المكتوب - الدراسات الميدانية - التجارب الشخصية .

الفصل الثاني

مفاهيم الهجرة

الفصل الثاني

مفاهيم الهجرة :

١-١ :المفهوم العام:

الهجرة في مفهومها العام هي تحرك من مكان الإقامة الأصلي أي موطن الأهل والمولد والمنشأ إلى بلد آخر أو موقع آخر لمدة أقلها سنة لأسباب أقتصادية أو أجتماعية أوربما شخصية أو نسبة لظروف الحياة ومافيها من متغيرات ، فقد تشكلت أنواع الهجرة وتعددت أسبابها ولكنها ظلت محصورة فى مفهومين أساسيين هما الهجرة إلي داخل القطر ، و الهجرة الخارجية بدورها تنقسم إلى قسمين : هجرة الخارج و الهجرة الوافدة , والهجرة قد تكون مستديمة يستقر فيها الشخص في المكان الذي يختاره أوموسمية مرتبطة بمواسم معينة كالزراعة والحصاد وغيرها أو مؤقتة غير مرتبطة بموسم معين ولكن تفرضها ظروف معينة ، وقد تطول أو تقصر حسب ظروف المهاجر ، ويقول علماء الجغرافيا إن الهجرة في النهاية هي توازن طبيعي بين الإنسان والأرض وما يحدث فيها من تفاعلات ، وللهجرة خصائص محددة نذكر منها أنها متغيرة الأنماط ومتطورة بتطور العوامل إلتي تجذب إليها أو العوامل التي تكون سبباً في الهجرة وأنها تكون فى الغالب انتقائية تختار الشباب الأقوياء المنتجين ، وأنها متصلة الحركات وملازمة لحركة المواليد

والوفيات وزيادة السكان .

١-٢:الهجرة الخارجية :*EMIGRATION*

هي الهجرة التي يترك فيها الإنسان موطنة الأصلي إلى بلد آخر – مضطراً أو بمحض أختياره بحثاً عن موضع أفضل وإذا كان مضطراً لأسباب مختلفة : سياسية أو دينية ...الخ فهو لاجئ ، و إما أن كان غير ذلك فهو مهاجر.

١-٣:الهجرة الوافدة :*INMIGRATION*

هي هجرة الاشخاص الذين يفدون أو يدخلون دولة غير دولتهم بأوراق ثبوتية أوبدون أن تكون لديهم أوراق ثبوتية أوتحديد هوية , مما يعرضهم في غالب الأحيان إلى الطرد والإبعاد وغالباً ما يكون هؤلاء باحثين عن عمل .

هذه الأنواع من الهجرات سواء كانت وافدة أو خارجة ، قد تشمل في داخلها أنواعاً متعددة من الهجرات , من بينها الهجرة لأسباب اقتصادية أو الهجرة لأسباب قاهرة كالحروب والنزاعات أوالعوامل البيئية المختلفة .

١-٤ :الهجرة الاقتصادية :

هي هجرة اختيارية أو طوعية ينتقل المتأثرون بها من بلدهم إلي بلد آخر نامياً كان أو متقدماً ، فقد هاجرت أعداد كبيرة من الأروبيين (و أروبا كما نعلم بلاد متقدمة) إلى جنوب إفريقيا و كينيا وزامبيا و زمبابوى و إلى أمريكا الجنوبية على أمل الحصول على أوضاع اقتصادية أحسن. و كذلك فإن المهاجر قد ينتقل من منطقة معينة داخل وطنة إلي منطقة أخرى أيضاً داخل وطنة , وذلك بحثاً عن العمل أو التعليم أو إيجاد وضع اقتصادي واجتماعي أفضل سواء كان ذلك في المدن أو مشاريع التنمية الحضرية أو التنمية الريفية , وعادة مايحدث ذلك في أوقات السلم العادية.

١-٥:الهجرة القسرية :

هي تلك الهجرة التي يضطر فيها الناس لترك أوطانهم أو مواقع سكنهم الأصلية أو المعتادة لظروف قاهرة يصعب معها العيش أو التعايش كالحروب الداخلية أو الإقلمية أو الخارجية أو كالنزاعات العرقية أو الد ينية أو السياسية أو نتيجة لظروف مأساوية طبيعية كالزلازل والبراكين والفيضاناتُ و الأعاصير أو ماشابهها – ويدخل في هذا المعنى النازحون واللاجئون كفئتين متشابهتين في كثير من الدوافع والمسببات , إلا أن النازحين لا يعبرون حدود بلادهم , أما اللاجئون فلابد أن يكونوا قد عبروا حدود أوطانهم الأصلية ودخلوا إلى بلاد أخرى مجاورة لوطنهم أو إلى بلدان أخرى . لأسباب تتعلق

بالخوف المؤسس من الاضطهاد السياسي وهو مما لا يشترط في حالة النازحين .

١-٥-أ- اللاجئون :

رغم التشابه بينهم وبين النازحين إلا أن هناك فوارق لابد من إثباتها ونحن نبحث في شأن النازحين ، فاللاجئون فئة قديمة عرفها الإنسان منذ بداية الخليقة وقد أقر الإسلام اللجوء كمبدأ أكدته هجرة الصحابة إلى الحبشة وهجرة المسلمين بعد ذلك إلى المدينة وهجرة رسول الله **(صلى الله عليه وسلم)** نفسه وصحابته أيضاً إلى المدينة وقد جاء في قوله تعالى **((والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر أليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة))** (سورة الحشر) الآية (٩). وقد أكد الإسلام حماية غير المسلمين وذلك في قوله تعالى **((وإن أحدمن المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون))** (سورة التوبة) الآية(٦)

وفى الحديث الشريف قال رسول الله **(صلى الله عليه وسلم)** لأم هانىء **((لقد آجرنا منْ أجرتِ يا أم هانىء))** و قال رسول الله **(صلى الله عليه وسلم)** : **((المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم))**- ويذكر أن العاص بن الربيع استجار بزينب بنت النبي محمد **(ص)** فأجارته – ومعنى هذا كله أن الإسلام قد أقر الأمان لأي

شخص يطلبه حتى ولو كان غير مسلم، كما ويمكن لأي من أعضاء المجتمع المسلم أن يمنح الأمان حتى ولو كان طفلاً – رجلاً أو امرأة. ولكن عليه أن يعلن ذلك حتى لا يتعرض اللاجئ إلى مضايقات من أشخاص لا يعرفون أنه لاجئ ، والأمان في الإسلام قد يكون مؤقتاً أو قد يكون مستديماً – فالأمان المؤقت يمكن الحصول عليه صراحة كالهدنة أو المعاهدة أو بدلالة العرف و العادة كالرسول و التاجر ، ولا يجوز للدولة الإسلامية تسليم المستأمن إلى دولته بدون رضاه .

أما الأمان الدائم فهو عقد الذمه وهو أن يقر الحاكم أو نائبه بعض أهل الكتاب أو غيرهم من الكفار على كفرهم بشرط أن يلتزموا بأحكام الإسلام ويعطوا الجزية . وقد جاء ذلك فى قوله تعالى : **((قَاتلوا الذِين لا يؤمِنون بالله ولا باليوم الأخر ولا يحرِّمون ما حَرّم اللّه ورسوله ولا يدينون دِين الحقّ مِن الذِين أوتوا ألكتاب حتىّ يعطوا الجِزية عن يدٍ وهم صاغِرون))** التوبة الآية (٢٩) . والمقصود من عقد الذمة ليس تحصيل المال بل التزام الذمي بأحكام الإسلام فيما يتعلق بالمعاملات .

أما فى التاريخ الحديث فقد تعاملت الأمم المتحدة مع قضية اللاجئين كحالة مميزة عن الأزمة الاقتصادية في العالم الثالث وبذلك نشأت مؤسسات خاصة في داخل المنظومة الدولية للتعامل مع قضية اللاجئين باعتبارها مشكلة متفردة وخاصة ، وبعد الحرب العالمية

الثانية أحدثت الأمم المتحدة قانوناً خاصاً باللاجئين هو الصك القانوني لسنة ١٩٥١م.

انشئئت بموجبه منظمة ((*The Convention of* ١٩٥١)) المفوض السامي لشئون اللاجئين ((*United Nations High Commissioner For Refugees* (UNHCR))). وقد أوكلت إليه الحماية القانونية للاجئين وانهاء وضعهم كلاجئين من خلال برنامج العودة الطوعية للاجئين إلى أوطانهم الأصلية. وفي حالة تعذر ذلك العمل على أدماجهم في المجتمع المضيف أو اعادة توطينهم في بلد ثالث . وقد حددت له خمس سنوات لانهاء هذه المشكلة ولكنها لم تنته واستمرت حتى اليوم وظلت الأمم المتحدة تقوم بتجديد المكتب وصلاحياته كل خمس سنوات ، هذا وبموجب قانون ١٩٥١

(*The Convention of* ١٩٥١) و البروتوكولات و المواثيق اللاحقه به . فإن مصطلح لاجئ ينطبق على : ((الشخص الذى يترك وطنه أو يجد نفسه خارجه بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد السياسي بسبب الجنس أو الدين أو الجنسيه أو الانضمام لمجموعة أجتماعية معينة أو فكر سياسي ولا يرغب في حمايته من دولته))

وقد أضافت منظمة الوحدة الافريقية بعداً آخر يضم الأشخاص الذين

يلجأون بسبب العدوان الخارجى أو الاحتلال أو أحداث عنف عام تخل أو تزعج الأمن العام بفاعليه .

وعليه ، وبموجب هذه المواثيق أصبح للاجئ وضع مؤسس قائم على القوانين الدولية لا شفافية فيه ولا غموض ، ومكتب المفوض السامى لشئون اللاجئين ، وهو موجود في كل الدول المتأثرة باللاجئين يتعامل مع القضية بوضوح وعلاقاته مع جميع الدول واضحة ومرتبة حسب القانون ويستطيع أن يتعرف على أعداد اللاجئين وأماكن وجودهم ، وفي ذلك تتعاون معه كل الدول المعنية كما أن القانون قد أشار إلى الكيفية التي يمكن أن ينتهي بها اللجوء وذلك حينما تنتهي الأسباب التي أدت إليه ، وقد ورد هذا تحت ما يسمى ببند الانقطاع ((*Cessation Clause*)) من الإتفاقية. والمفوض السامي هو الذي يحدد ذلك باعتباره الجهة المسئولة عن الحماية الدولية للاجئين .

فاللاجئ ، إذاً أمره واضح فمنذ خروجه كلاجئ إلى أن ينتهى لجوءه سواء بالعودة الطوعية إلى وطنه الأصل أو انتفاء أسباب اللجوء لا تقف في طريقه مشكلة إلا وكان لها حل في المواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بشئون اللاجئين أو الشئون الإنسانية عموماً

١-٥-ب- النازحون :

النزوح كمفهوم عام ، قديم باعتباره حركة سكانية تعنى البعد عن مكان السكن المعتاد ، ولكن كمفهوم ومصطلح علمي يعتبر أمراً حديثاً بدأت مظاهره مع بداية السبعينيات واتضحت معالمه مع بداية الثمانينات حيث زادت حركة النازحين واختلطت أسبابه بأسباب اللجوء ، وكان لابد من الفصل بينهما و التفريق بين المعنيين ليسهل التعامل معهما ، ولما كان اللجوء سابقاً للنزوح فقد توافق العالم على تعريفه دولياً حيث يبدأ بالتحرك من مكان الإقامة الأصل وينتهى إلى مكان آخر خارج حدود دولته . أما النزوح فإنه يبدأ أيضاً بالتحرك من المكان الأصل ولكنه ينتهي إلى مكان آخر داخل حدود بلده ولا يشترط في صاحبه أن يكون هارباً من الاضطهاد كاللاجئ ، ولكنه قد يهرب خوفاً من ويلات الحرب التي تندلع في منطقته أو تكون المنطقة التي يقطنها قد ضربها الجفاف والتصحر أو أبتُليت بالزلازل و البراكين و الفيضانات وغيرها من العوامل الطبيعية و البيئية المؤثرة ، وبقاء النازح داخل حدود وطنه يؤكد أن النازح ليس له خلاف سياسي مع حكومته أو دوافع أخرى تضطره لترك أهله إلى وطن آخر وإن كانت له مثل هذه الدوافع فهو لا يبديها ولا يظهرها ، ولذلك فإن كل المحاولات التي جرت لتعريف النازح قد تضمنت هذه المعاني ، ولما تم تعيين مساعد الأمين العام لشئون النازحين في عام

١٩٩٢ قام بتقييم أوضاع النازحين ووقف على الدراسات التي أجرتها مراكز البحث العلمي في شأنهم . كما وقف على قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتعمق في معانيها ثم خرج من كل ذلك بوضع مبادئ موجهة للتعامل مع قضية النازحين من الداخل أشار فيها إلى تعريفهم حيث قال : ((النازحون هم الأشخاص الذين أجبروا على الهروب وترك أوطانهم أو أماكن إقامتهم المعتادة وذلك لتجنب آثار النزاعات المسلحة أو نتيجة لنشوب عنف عام ونهب مسلح أو حالات تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان أو نتيجة لكوارث طبيعية كالزلازل و المجاعات أو كوارث من صنع الإنسان دون أن يعبر حدود وطنه لوطن آخر)) . لقد أخذت الأمم المتحدة بهذا التعريف واعتبرت المبادئ الموجهه للتعامل مع القضية أساساً للتعامل مع قضايا النازحين في مختلف أنحاء العالم من دون أن نضع قانوناً عاماً ، كما هي الحال في مسألة اللاجئين ، وذلك ربما يرجع إلى عدم الاتفاق حول آلية محددة تقوم بخدمة النازحين وحمايتهم وربما منع من ذلك أن النزوح يعتبر شأناً داخلياً يهم الدولة المتأثرة به ولا ترغب مثل هذه الدول في أن تتدخل جهات خارجية في تعاملها مع مواطنيها إلا برضائها واستشارتها .

هذا وخلافاً لما ورد في قوانين اللجوء واللاجئين فإن التعريف الوارد في هذه المبادئ يركز على أن النازح لا يهرب خوفاً

من الاضطهاد وإنما خوفاً على نفسه وأولاده من أن تصيبهم قذيفة أو طلقة طائشة أو أن يتعرضوا لغارات أو هجمات من المقاتلين

لا ذنب لهم فيها ، بينما يهرب اللاجئ خوفاً من أن يقبض عليه أو أن يسجن أو يقتل بسبب مواقفه السياسية من النظام الحاكم وفقاً لما يعنيه النص الوارد في القانون و القائل بالخوف المؤسس من الاضطهاد. فكلمة الاضطهاد هنا كلمة واسعة وفضفاضة قد تعني القبض والإذلال أو السجن و التعذيب أو حتى القتل . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد ورد في المبادئ الموجهة أن النازح يتأثر بالعوامل الطبيعية و البيئية وهذا أمر غير وارد بالنسبة للاجئ فالشخص الذي يترك وطنه لوطن آخر بسبب الكوارث الطبيعية لا يعتبر لاجئاً بل يظل نازحاً خارج وطنه وربما تواجهه تحديات كبيرةِ في تحديد هويته و بالتالي مساعدته .

والنازحون في داخل وطنهم يواجهون مشكلات جمة ، فالحكومات في كثير من الحالات لا تهتم بهم ، إما لعدم مقدرتها المالية و الإدارية ، وإما لعدم رغبتها في المساعدة وإما لإنكارها للمشكلة أصلاً . فكثير من الدول في العالم الثالث تنكر وجود نازحين لديها كما هي الحال في تشاد و الكمرون وغيرها. و في زمبابوى تقوم السلطات بمراجعة مواد الصحف "وسنسرتها" خوفاً من أن تثير مشكلاتهم أزمات سياسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان و القوانين الدولية الإنسانية ، فمسألة حماية

النازحين مسألة معقدة ، ومن بين التعقيدات الكثيرة في حماية النازحين أو مدهم بمساعدات إنسانية أنهم لا يُشركون في مناقشة قضاياهم ، وفي معظم الحالات فإن قضاياهم تناقش فى معزل عنهم ، وربما يرجع ذلك إلى أن النازحين انفسهم لا يعترفون بقيادات بلادهم لأنهم يعتقدون أن هؤلاء القادة لا يعترفون بهم بل ربما اعتبروهم من المجرمين لمجرد أنهم جاءوا من مناطق الصراع ، ولذلك يحرمونهم من أبسط قواعد الحماية ويعرضونهم للفقر و الجوع و المرض و الضياع ، وهناك فئات أخرى من النازحين يعتبرون أنفسهم مهمشين ، و السلطة لا تهتم بهم.

وفي هذا الإطار فقد ذكر مساعد الأمين العام لشئون النازحين فى أحد تقاريره أن أحد رؤساء الوزراء فى أحد الدول الإفريقية تظلم مرة لأحد كبار موظفي الأمم المتحدة من أن الأمم المتحدة لا تقدم غذاءات كافية للاجئين الذين يشكلون عبئاً كبيراً على دولته ، وحيثما أجاب ممثل الأمم المتحدة بأن الموارد محدودة ، وأنهم بجانب اللاجئين يساعدون النازحين من أبناء شعب ذلك الوزير ، أجاب الوزير بأن هؤلاء النازحين ليسوا من أبناء شعبه وأن الطعام الذي يقدم إليهم أنما يستخدمونه في الحقيقة لقتل جنود بلاده . هذه الواقعة توضح مدى الجفوة الموجودة بين بعض الحكومات و النازحين ، ومما يزيد من حدة هذه الجفوة الواقع المأساوي الذي يعيشه النازحون

داخل بلادهم ، فليس هناك اعتراف بوجودهم كفئة خاصة تحتاج لرعاية خاصة ، وحتى الدول التي تعترف بهم لا تمنحهم العناية المطلوبة ولا تسمح لأي جهة أخرى أجنبية بالتدخل لمساعدتهم ذلك أنها تعتبر أن المساعدات الأجنبية لمواطنيها وفي داخل أراضيها تدخلاً في شأنها الداخلي واختراقاً لسيادتها ، إذ إن ذلك يشعرها بالضعف و العجز في حماية مواطنيها وقد سئلت "سوداكو أوقاتا" (**_Sodako Ogata_**) المفوض السامى لشئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة مرة ، لماذا لا تقدم المنظمة الدولية مزيداً من المساعدات للنازحين فأجابت بقولها ((الأمم المتحدة يمكن أن تقدم أكثر مما فعلت ، و لكن العائق هو سيادة الدول)). وإضافة إلى ذلك ، ورغم المساعدات المقدرة التي قدمتها الأسرة الدولية و المنظمات العالمية الإنسانية للنازحين فى الحالات الطارئة فإنه لا يوجد سند قانوني أو ميثاق يلزمها بالعمل وسط النازحين ، ولكن التزاماً بما جاء في قوانين حقوق الإنسان و القانون الدولي الانساني فإن المجتمع الدولي يتدخل بالقدر الذي يحمي تلك الحقوق الإنسانية ويراعي في نفس الوقت سيادة الدول المنصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة .

الفصل الثالث

النازحون

(الأبعاد- الدوافع – الآثار)

الفصل الثالث

النازحون :

١- الأبعاد- الدوافع - والآثار

١-١-الأبعاد :

لقد برز النزوح كظاهرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث أخذ العالم يشهد كثيراً من المتغيرات الفكرية والسياسية حينما بدأت بعض الدول تنادي وبأصوات عالية بالديمقراطية والحرية وتوفير الحقوق الطبيعية للإنسان ، كما تنادي بأنتهاء عصر الاستعمار . وقد استطاعت كثير من المستعمرات أن تحصل على استقلالها . وكان من المتوقع أن تهدأ الأمور وتستقر الأحوال في البلاد التي استقلت. ولكن على العكس من ذلك ، فقد اشتدت الصراعات الداخلية والنزاعات القبلية في كثير من دول العالم الثالث التي نالت أستقلالها ، ومن خلال هذه المنازعات وما أفرزتة من آثار جانبية وما أحدثتة من متغيرات في الحركة السكانية القسرية ظهر مصطلح النزوح والنازحين ، إذ أن كثيراً من الهاربين من أتون الحروب الأهلية التي نشبت في مناطقهم لم يعبروا الحدود ولكنهم ظلوا نازحين داخل حدود بلادهم. وكذلك فعل غيرهم من الذين تأثروا بالعوامل الطبيعية كالفيضانات والمجاعات وغيرها , ولذلك وللتمييز بينهم وبين الأشخاص الذين

يعبرون الحدود لأسباب تتعلق بالخوف من الاضطهاد المسبب , أطلق عليهم اسم النازحين من الداخل – ومع ازدياد النزاعات على السلطة وسيطرة الأقوى على الأضعف وانعدام الديمقراطية في معظم دول العالم الثالث فقد ازدادت أعداد النازحين بصورة ملحوظة , وزاد الأمر سوءاً تفكك الاتحاد السوفيتي إلى دول و أدى ذلك الي أنفجار سكاني هائل نتج عنه حركات نزوح و لجوء في دول شرق أوربا , و كذلك قاد للتنافس والصراع حول الموارد الطبيعية والتي تراجعت كثيراً بسبب تلك الصراعات. وقد صاحب نشاط حركة النزوح صعوبات جمة في التعامل مع المشكلة ، إذ لم يكن هنالك آلية يمكن الرجوع إليها فى شأن النازحين أوقانون ينظم العلاقة بينهم وبين الدول المتأثرة بهم أو بين هؤلاء وأولئك وبين الراغبين في المساعدة .

هذا الأمر دفع بمراكز العلم والناشطين في مجال البحث ودراسة علم المجتمعات لتناول مشكلة النزوح والنازحين و إخضاعها للدراسات العلمية . ونسبة لعدم توافر المعلومات فقد بذلوا جهوداً جبارة للتفريق بينها وبين مشكلة اللاجئين من حيث الكم وأماكن الوجود والأسباب ، وقد أثبتت الدراسات أن المشكلة بدأت في السبعينيات وتفاقمت في التسعينيات ، إذ تراوح عددهم إلى ما بين الخمسة والعشرين مليوناً إلى ثلاثين مليوناً في بقاع العالم المختلفة ،

وفي إفريقيا وحدها يقدر عددهم بثلاثة عشر مليونا وخمسمائة ألــف نسمة .

جدول رقم (١)

جدول يوضح عدد النازحين في إفريقيا (٢٠٠٥)

البلد	النازحين
السودان	٤,٠٠٠,٠٠٠
انقولا	٢,٠٠٠,٠٠٠
ليبيريا	٢,٥٠٠,٠٠٠
موزمبيق	٣,٠٠٠,٠٠٠
رواند / بورندى	٢,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٣,٥٠٠,٠٠٠

المصدر : تقرير المجموعه الدوليه للاجئين و النازحين

إن معظم هؤلاء النازحين من الأطفال والعجــزة والنــساء ويمثل هؤلاء ٨٠% من عدد النازحين في العالم ، والبــاقي ٢٠% وهم الرجال القادرون على العمل ، ولكن رغم قلة عددهم إلا أنهــم يمثلون القيادة في مجتمعاتهم ويتحدثون باسمهم . وفي تقرير صــادر من المجموعة الدولية للاجئين والنازحين ، ورد أن عدد النازحين في عام ١٩٧٠م كان خمسة ملايين نسمه فقط من عدد خمس دول فقط.

وفي عام ١٩٨٠م ارتفع هذا العدد إلى سبعة ملايين كما أرتفع عدد الدول المتأثرة إلى عشر دول , وفي عام ١٩٩٠م تضاعف العدد ليصل إلى اثنين وعشرين مليوناً من عدد ثلاث وعشرين دولة , وفي عام ١٩٩٤م ارتفع عدد النازحين إلى سبعة وعشرين مليوناً ، وارتفع عدد الدول المفرزة للنازحين إلى خمس وثلاثين دولة – وهذا المد في التسعينيات يعود إلى أنهيار المعسكر الشرقي وانكسار الستار الحديدي حيث انحسر المد الشيوعي وازداد النزوح في دول الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا , فلجأت أعداد كبيرة من الناس إلى مواقع خارجية وداخلية في دول شرق أوربا – ومن الملاحظ في فترة التسعينات أنه بينما كانت أعداد النازحين في أزدياد ظلت أعداد اللاجئين تتناقص .

ويرجع الباحثون أسباب ذلك لعدة عوامل أهمها :

تزايد فرص العودة الطوعية للاجئين وتناقص عدد الدول المصدرة لهم , بالإضافة إلى محدودية فرص العبور إلى الدول المجاورة نسبة لزيادة حدة الصراع والاشتباكات الحدودية مما جعل حركة النازحين محصورة داخل بلادهم , كما أن فرص الحماية والمساعدة الدولية للمتأثرين داخل بلادهم أفضل من تقديمها لهم ، وهم خارج بلادهم خاصة حينما يتوافر التعاون بين المانحين والدول المتأثرة بالنازحين ، ذلك لأن الجهات المانحة هي نفس الجهات ، ومن الأفضل لها أن تقدم مساعداتها لجهة واحدة بدلا عن توزيع

جهودها بين اللاجئين والنازحين في جهات مختلفة , ومن ناحية أخرى فإن المساعدات التي تقدم للنازحين داخل بلادهم يصيب فضلها المواطنين المحليين المتأثرين بهم ويؤدي ذلك إلى ترشيد الموارد المحدودة أصلاً ويخفف من الضغوط على الدول المانحة كما يساعد في توزيعها بالقدر الذي يرضي طموح أصحابها ، علماً بأن معظم المساعدات تأتي عن طريق العون الثنائي أوعن طريق المنظمات التطوعية الممولة من دولها أو من مواردها الذاتية ، وأن ما تقدمة الأمم المتحدة عن طريق أجهزتها الرسمية لا يكفي حاجة المتأثرين - فالمفوض السامي الذي أضيفت إليه أعباء حماية النازحين ومساعدتهم في أوائل التسعينات يقدم عوناً قليلاً يستفيد منة بين أربعة ملايين و أربعة ملايين ونصف فقط من جملة النازحين البالغ عددهم ثلاثون مليوناً. وحتى هذا العون لا يصل إلا إذا طلبت الحكومة ذلك أو أعطت موافقتها , وغالبا ما يكون مثل هذا العون للنازحين الذين يسكنون بجوار مناطق اللاجئين أو أن ظروفهم تشابه ظروف اللاجئين الذين يرعى شئونهم المفوض السامي . وفيما يلي جدول يوضح تقديرات المجموعات الرئيسية من الأشخاص النازحين داخليا وتعتني بهم المفوضية في عام ١٩٩٧م ، وهو عام وصلت فيه أعداد النازحين إلى قمة عالية :-

جدول رقم (٢)

اعداد النازحين الذين تعنى بهم المفوضية السامية لشئون اللاجئين فى عام ١٩٩٧م

البلد	النازحون
البوسنة و الهيرسك	٨١٦٠٠٠
سيراليون	٦٧٠٠٠٠
بوروندي	٥٨٦١٠٠
أذربيجان	٥٥١١٠٠
الأتحاد الروسى	٣٣٧٠٠٠
أفغانستان	٢٩٦٨٠٠
جورجيا	٢٧٣٤٠٠
قبرص	٢٦٥٠٠٠
الصومال الشمالي والغربي	٢٠٠٠٠٠
سيريلانكا	٢٠٠٠٠٠
ليبيريا	١٦٦٠٠٠
الجملة	٤٣٦١٤٠٠

المصدر : المفوض السامى لشئون اللاجئين / الخرطوم.

ملحوظة :

لا تشمل الأرقام الواردة في هذا الجدول بالضرورة العدد الإجمالي لكل النازحين داخلياً المتواجدين في البلدان المذكورة في الجدول ، بل تشير فقط إلى عدد النازحين داخلياً و الذين تعنى بهم المفوضية.

هنا أيضاً لا بد أن نشير إلى أن الأعداد المشار إليها في البيانات الحكوميه أعداد تقديرية ومبنية على افتراضات وهمية ، ماعدا الأعداد التي يثبتها المفوض السامي فهي أقرب إلى الواقع لأنها مبنية على المساعدات الفعلية التي يقدمها للمتأثرين كما في الجدول عاليه . أما الأعداد التي يأخذها عن الدول فهو في غالب الأحيان يعتمدها ، كما وردت إليه إذ ليس من السهل معرفة الأعداد الفعلية خاصة فيما يتعلق بأمر النازحين ، ذلك لأن النازحين هم أناس يتحركون دون ضوابط فقد ينزولون في موقع وقبل أن يستقروا يتحركون لموقع آخر كما أن الطرق التي يسلكونها يصعب معرفتها . وبنفس القدر الذي تحاول السلطات إخفاء حقيقتهم فإن النازحين أنفسهم لايرغبون في الكشف عن هويتهم ، كما أن بعضهم قد يعود إلى منطقته الأصل رغم علمه بما فيها من مخاطر طوعاً . إما لأنه لم يجد مكاناً أفضل منها أو لأحساسه بالغربة وشعوره بالاضطهاد في المجتمعات التي حاول الوصول إليها ، ففي كثير من الحالات لا تستقبل المجتمعات

المقيمة مجتمعات دخيلة ووافدة لأعتبارات قد تتعلق بالتنافس على الأرض أو الخدمات أو لمجرد عادات وسلوكيات خاصة بمجتمعات النازحين ومغايرة أو لا تتوافق مع عادات وطبيعة المجتمعات المقيمة

١-٢ دوافع النزوح :

تتعدد دوافع النزوح وتتشكل حسب الظروف التي تواجهها المجتمعات. فالحروب الأهلية والنزاعات العرقية والدينية والتسابق والتنافس حول الحصول على الأراضي والمراعي ومصادر المياه , كلها عوامل تدفع بكثير من الناس إلى هجر مناطقهم واللجوء إلى مناطق أكثر أمنا واستقراراً ، كما أن العوامل الطبيعية المتمثلة في البراكين والزلازل وفي الجفاف والتصحر تضيف بعداً آخر للنزوح و ما فيه من معاناة وشعور بالضياع وفقدان الهوية .

الحروب و النزاعات :

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة أحداثاً و منازعات كثيرة بلغت أكثرمن مائة نزاع منها ثمانية وثمانون نزاعا داخلياً – معظمها فى دول العالم الثالث. ففي إفريقيا اشتد النزاع في منطقة البحيرات والقرن الإفريقي ومناطق جنوب الصحراء وتحديداً في رواندا, بورندي ,أريتريا ,الصومال ,السودان , كينيا , إفريقيا الوسطى و جمهورية الكنغو الديقراطية – وفي أمريكا اللاتينية و الوسطى في هندوراس , نيكرافوا , والسلفادور, وغيرها ، وقد كانت جميع هذة

المناطق غنية بالإنتاج الزراعي ولكن الحروب أثرت فيها تأثيراً واضحاً وخطيراً حتى أصبحت لا تكفي حاجة سكانها من الغذاء. فالمتحاربون لم يكتفوا بنشر الرعب والإرهاب بين الناس فحسب بل زرعوا الألغام في الطرقات والأراضي الزراعية مما دفع المواطنين لهجر أراضيهم وتركها بوراً فغدت الحقول من غير فلاحة أو أستصلاح فضعف الإنتاج وقلت عائدات الأرض ، كما أن حركة التواصل التجاري تراجعت بقدر كبير فزادت الحالة سوء واشتدت حدة الجوع وانتشر التشرد ، وقد أكدت دراسة قام بها معهد أبحاث دراسات سياسات الغذاء العالمي أن أربع عشرة دولة إفريقية تناقصت غذاءاتها بمعدلات كبيرة أثناء الحروب الأهلية عما كانت عليه زمن السلم. ففى أنقولا انخفض الإنتاج بنسبة ٥٠% وبمتوسط انخفاض في الدول المتأثرة بالحرب بنسبة ١٢,٣% , ومن هنا فإن للجوع علاقة كبيرة بالنزاعات التي تقع عادة في المناطق التي تعتمد كثيراً على الزراعة باعتبارها من أهم الموارد في حياة الإنسان لارتباطها بالأرض ومصادر المياه , فالجوع كحالة من حالات الفقر يشكل التحدي الأكبر أمام الاقتصاد العالمي ومن الاشكالات التي ترتبط بظاهرة الفقر عدم الاستقرار الأمني. فمن خلال استقراء خريطة الاقتصاد يمكن أكتشاف العلاقة الواضحة بين الاضرابات الأمنية وأزدياد معدلات الفقر وقد ورد في تقرير للأمم المتحدة عن الفقر أن

قيمة خسائر الدول الفقيرة من جراء الحروب قد بلغت في عقدي الثمانينيات والتسعينيات سبعة وثلاثين مليار دولار في حين أن حجم المعونات التي قدمت إليها لم يتجاوز التسعة وعشرين مليار دولار.

هذا وقد أشارت دراسة لمرجع الديمقراطية في العراق ، إلى أن العائلات العراقية النازحة بسبب أعمال التوتر والعنف الطائفي تعاني من صعوبات في المعيشة والتأقلم مع المستجدات الطارئة , وأن نسبة الفقر في العراق قد وصلت إلى ٢٠% وأن أكثر من خمسة ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر مما يعني أن دخل الفرد في اليوم أقل من دولار حسبما يحدد البنك الدولي خط الفقر ، وفي الأراضي الفلسطينية أشارت نتائج بحث أجرته شركة الشرق الأقصى للاستشارات إلى أن نسبة الفقر فيها قد بلغت ١٥% مع ازدياد نسبة فقر الدم عند النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة من ٢٠% إلى أكثر من ٢٤ % وفي تقرير للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٦م أن ثلاثة بين كل أربعة فلسطينين يعيشون في حالة من الفقر . أما في السودان فقد أدت الحرب الأهلية في الجنوب التي استمرت قرابة ثلاثة عقود علاوة على الأزمة التي تشهدها منطقة دارفور وبعض مناطق شرق السودان إلى تشريد ما يزيد عن أربعة ملايين سوداني يعانون مشاكل في إيجاد المأوى والغذاء اللازمين لأستمرارهم في الحياة .

إن معظم هذة النزاعات والحروب ترجع في جذورها إلى ما خلفة الأستعمار الغربى في إفريقيا وبلاد العالم الثالث من ويلات , والاستعمار حينما حط رحالة بإفريقيا وضع استراتيجيات لتأكيد بقائة والاستفادة من ثروات الأراضي التي استقلها , وقام بتقسيم الحدود تقسيماً عشوائياً مصطنعاً وفق تلك الستراتيجيات ودون مراعاة لثقافات وعرقيات المجتمعات المحلية ، فأصبح في داخل البلد الواحد تناقضات عرقية وثقافية لا تتسم مع بعضها البعض , كما أنهم عملوا بسياسة (فرق تسد) ففضلوا قبائل على أخرى وآثروا هذه دون تلك – وحيثما خرج الاستعمار انفجرت الاختلافات ولم يعد في مقدور القادة السياسيين توحيد بلدانهم فلجأوا إلى أستخدام القوة والعنف لفرض النظام والاستقرار ، فأدى ذلك إلى تعدد الانقلابات العسكرية وفقد النظم الديمقراطية وأصبح الصراع المسلح هو المنطق في الاستيلاء على السلطة مما ألجأ بعض المجتمعات لإبادة بعضها البعض كما حدث في رواندا وفي البوسنة والهيرسك وفي كوسوفو ودول أخرى .

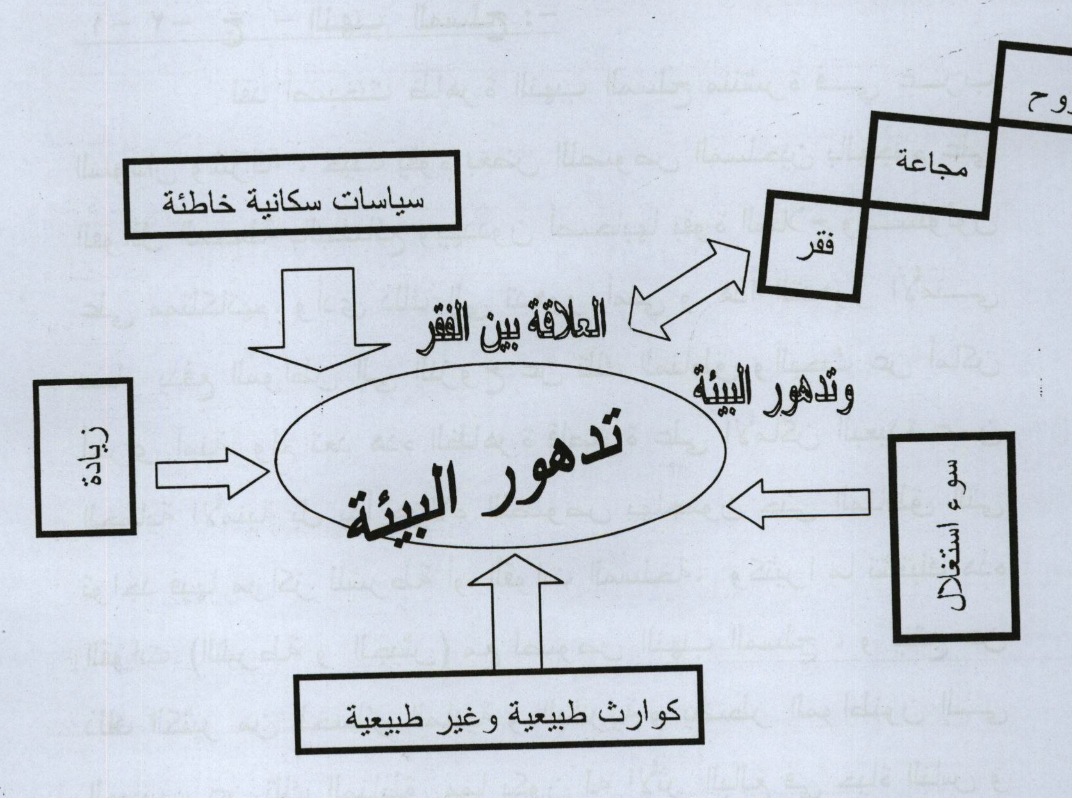
<u>**١-٢-ب : العوامل الطبيعية :**</u>

ويدفع للنزوح أيضا العوامل الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير. وهذه العوامل عادة ما تفاجئ الناس وتحدث خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات ، و من أمثلة ذلك ما حدث من

زلازل وفيضانات جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠٥م المسمى بالتسونامى حيث فقد الملاين أرواحهم وممتلكاتهم وتهدمت البنى التحتية ونزح من نجا منهم الي مناطق أخرى . و كذلك المتأثرون بفيضانات نهر المسيسيبي بالولايات المتحدة الأمريكية. والنازحون المتأثرون بمثل هذة الكوارث لايبتعدون كثيراً عن مناطقهم وإنما يلجأون إلى أقرب مكان يوفر لهم الحماية. كذلك فإن العوامل الطبيعية أحياناً تمتزج بعوامل صنع الإنسان مثل عوامل الجفاف والتصحر التي تؤدي إلى إفقار الأرض وبالتالي قلة أنتاجها ونقص الغذاء فيها. وهذة العوامل رغم أنها مرتبطة بالطبيعة إرتباطا كبيراً إلا أنها مرتبطة أيضاً بسلوكيات الإنسان وافعالة ، فمن المعروف أن الجفاف يأتي نتيجة لقلة الأمطار و قلة الأمطار أو انعدامها ربما يكون لظروف طبيعية معينة و لكن الإنسان نفسه بافعاله غير المرشدة وسوء استغلاله للموارد (الأراضي و المياه) قد يضيف لمسببات الجفاف وذلك بقطع الأشجار و استهلاك المياه بصورة عشوائية فالأشجار وماتحتفظ به من رطوبة من العوامل التي تساعد في هطول الأمطار , والإنسان بحاجتة للتوسع الزراعي وحاجتة الماسة لاستخدام الأخشاب في أغراضة المختلفة كصنع المنازل وحطب الحريق وغيرها فانه يقوم بقطع الأشجار وتسويقها مما يفقد الطبيعة فائدتها الأخرى , كما أن الأنسان يقوم أيضاً بأفعال أخرى تؤثر في طبقات

الغلاف الجوي وتلوثة بالمؤثرات الصناعية مع عدم الاهتمام بالتنبؤات الجوية مما يعرض العديد من المناطق لدورات متعددة ومتصلة من الجفاف ومع هذا وفي نفس الوقت فإن الأنسان مدفوعاً بحاجتة للغذاء فقد ظل يستغل الأراضي الزراعية والموارد المائية استغلالا سيئا ويزحف على المراعى بالرعي الجائر وإزالة الغطاء النباتي والعشبي والشجري ، مما أدى إلى التصحر وانجراف التربة وبالتالي فقدان الأراضي لخصوبتها وضعف إنتاجها . فالتصحر من المسائل الخطيرة التي تهدد الأراضي الزراعية وعلاجة ليس سهلا إذ عادة ما يحدث بسبب الزيادة السكانية وزيادة النشاط البشري ، والجفاف والتصحر عاملان أساسيان في انخفاض العائد من الأراضي الزراعية التقليدية مما يعني أن العائد من الغذاء العالمي لم يكن كافياً ليغطي المستويات الاستهلاكية العادية. وفي كل مرحلة من مراحل التصحر تظهر مؤشرات للنزوح عن الأراضي المتأثرة ، وذلك في قلة الإنتاج ونفوق الحيوانات وسوء التغذية ، خاصة بين الأطفال والنساء. وكلما قل الأنتاج المحلي وصعب الاستيراد من المناطق الأخرى ، بسبب ارتفاع الاسعار وقلة النقد في أيدي المواطنين ، يضطر الناس إلى النزوح , وبتوالي سنوات الجفاف يحدث انخفاض مريع في الغذاء الكلي الموجود وبذلك تزداد حدة الجوع وهي حالة تسبق أنعدام الغذاء تماماً حيث يتطور الأمر إلى مجاعة. و المجاعة هى الحالة التي يحدث فيها انهيار كامل للمجتمع فيضطر الناس للهجرة الجماعية بحثاً عن الغذاء وأسباب التعلق بالحياة.

فالمجاعات هي السبب الحقيقي و الدافع المتطور للنزوح الجماعى. وبما أن المجاعات لا تأتي فجأة كما في حالات الكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات والزلازل) فهي كالتصحر، إذ عادة ما تسبقها سلسلة من الأحداث التي تؤدي إليها وتكون مؤشراً لها كحالات الفقر و التدهور البيئي وهناك علاقة كبيرة بين الاثنين الفقر و التدهور البيئي يوضحها شكل رقم (١) التالي :-



شكل رقم (١) يوضح العلاقة بين الفقر والتدهور البيئي

إن الاستغلال الزائد للموارد البيئية بغرض استخدام هذه الموارد كوسيلة لكسب العيش دون أن تكون هنالك دورة منظمة لهذا الاستغلال وزيادة الإنتاجية يضعف خصوبة التربة وينتج عنه زيادة في التدهور البيئي ويعجز الناس عن الاستصلاح بسبب الفقر فيضطرون للهجرة و النزوح .

١- ٢- ج - النهب المسلح :-

لقد أصبحت ظاهرة النهب المسلح منتشرة في غرب السودان وشرقة ، حيث يقوم بعض اللصوص المسلحين بالهجوم على القوافل المحملة بالبضائع ويهددون أصحابها بقوة السلاح ويستولون على ممتلكاتهم. وأدى ذلك إلى تدهور أمني و هذا التدهور الأمني صار يدفع المواطن إلى النزوح عن تلك المناطق والبحث عن أماكن أخرى آمنة. ولم تعد هذه الظاهرة قاصرة على الأماكن البعيدة عن الحماية الأمنية بل بدأ هؤلاء اللصوص يهاجمون حتى المناطق التى تواجد فيها مراكز للشرطة أو القوات المسلحة. وكثيراً ما تشتبك هذه القوات (الشرطة و الجيش) مع لصوص النهب المسلح ، و ينتج عن ذلك الكثير من الخسائر المادية و البشرية و يضطر المواطنون إلى الهروب عن تلك المناطق مما يكون له الأثر البالغ في حياة الناس و تعطيل عمليات الإنتاج.

آثار النـــزوح:

للنزوح آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وينعكس ذلك على المجتمعات التي ينزح عنها أهلها والمجتمعات المستقرة المستقبلة للنازحين سواء كان ذلك في المناطق الريفية أو الحضرية كما ينعكس أثر النزوح على النازح نفسه :

١- ٣ - أ :الآثار الاجتماعية :

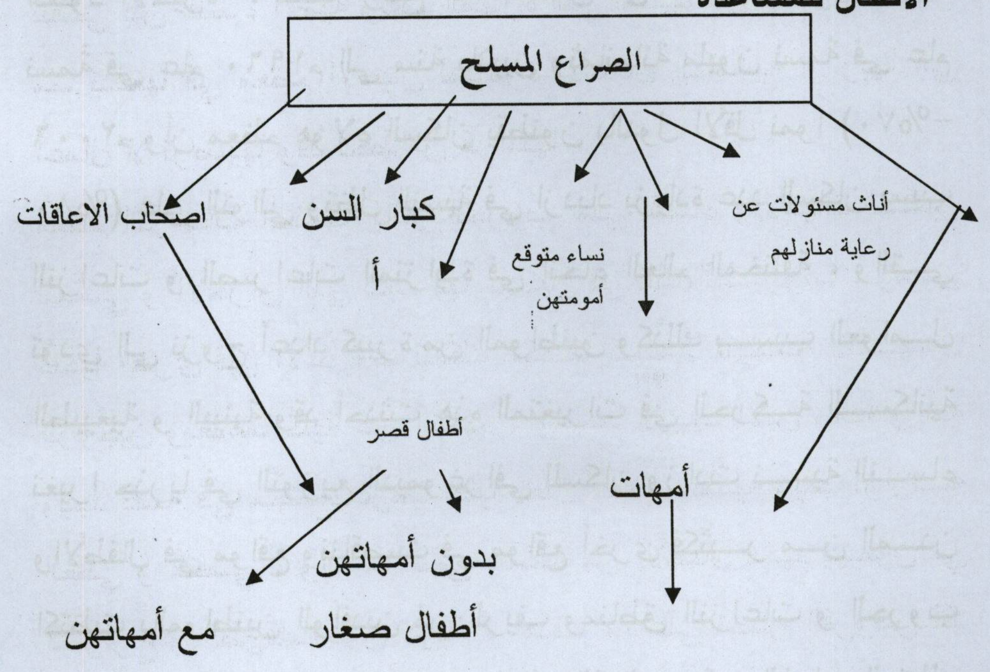
تتشكل المجتمعات وتتكون عبر حقـب تاريخيـة طويلـة ويصبح لها نظام وسلوك عام مميز ينظم المجتمع كله ، وبه ووفقـه تترابط الأسر وتتكافل ، ولكن عندما يحدث النزوح يختل ذلك النظام وتتفكك ضوابطه ويضيع أهله بين المجتمعات الأخرى فـالنزوح لا يخل بأسلوب حياة الافراد والأسر فحسب ، وأنما يتعدى ذلك الآثـر الفرد والأسرة إلى المجتمع بكامله فالنازحون يفتقدون ممتلكـاتهم ولا يستطيعون إرجاعها ويهجرون منافعهم العامة ومعاملاتهم الخاصـة وتتفكك علاقاتهم الاجتماعية والإدارية والقضائية ويجدون أنفسهم في بيئة غريبة ومجتمع غير مستقر وكثير منهم لا يعرف مكاناً لأسـرته وعائلته وبما أن الأسرة هي أساس المجتمع ، فإنها حينما تفقد رائدها يصبح أعضاؤها عرضة للأنحراف ويتأخر أبناؤها في سن التعليـم عن الالتحاق بالمدارس ، والذين يحظون منهم على فرص التعلـيم المناسب لقدراتهم يتأثر تحصيلهم ويتراجعـون للمقاعـد الخلفيـة ،

وبشهادة الواقع فإن الخدمات التعليميه قد تأثرت بدرجات متفاوتة في معظم المناطق التي طالتها الحرب ، فهناك أكثر من خمسمائة ألـف طفل تأثروا بالحرب في دارفور وحدها وأصبحوا فاقداً تربوياً ، وهم فوق ذلك يعانون اسوأ حالات الفقر، خاصة ومعظمهم يفقد العائـل الرئيسي للأسره ومن ثم الأم التي تحمل من بعده العبء فى الإعاشة والرعاية وحتى حينما تواجد الأم فإنها قليلة الحيلة وضعيفة الخبرة إذ تتفشى بين النساء الأمية وعدم المهارة التي تمكنها من العمل المثمـر مما يدفعها في معظم الأحيان لمباشرة الأعمال الهامشية أو ربما إلى أعمال لا ترضيها وقد تحط من كرامتها .

معظم الدراسات المتعلقة بآثار الحروب على النساء والأمهات تـشير للمآسي و الأحزان التي تتسم بها حياتهن في تلك الظـروف ، ومـن ناحية أخرى فإن الأسرة قد تتفكك تفككـاً كـاملاً نتيجـة لانفـصال الزوجين وبعدهما كلية عن أبنائهم ، وحينما لا يجد الابن والده و أمه ويجد نفسه في مجتمع غريب عليه تعتل حالته النفسيه ويفقد توازنـه العقلي و النفسي ، وإذا ما التقي بأمثاله من الأطفال فإنهم يهيمون في الشوارع و الطرقات دون هوية أو هدف ، وعلى أحسن الفروض فقد يلتحقون بسوق العمل في سن مبكرة أو يتسولون ، يستجدون النـاس أعطوهم أو منعوهم ، وهنا قد يتعرضون لأسوأ حـالات الاسـتغلال ويدفعون للانغماس في الرزيلة أو أعمال الجريمة فيصبحون مجـالاً

للمتاجرة بهم في أعمال النخاسة والفساد . ففي قوا تمالا بأمريكا الوسطى فإن الأطفال الذين فقدوا آباءهم وأمهاتهم سلبوا حاجاتهم الأساسية وفقدوا مدارسهم فاختلت ثقافاتهم التقليدية واهتزت نفسياتهم وهكذا أصبحوا ضحايا حرب ومجاعات. وأصبح معظمهم تحت رعاية الأمهات واللائي أصبحن في حاجة ماسة للرعاية والمساعدة

شكل رقم (٢) : العلاقة بين الصراع المسلح و حاجة النساء و الأطفال للمساعدة



وهذا البيان يوضح أيضاً دور الأمهات ومسئولياتهن تجاه رعاية أطفالهن وما يقع عليهن من عبء بفقد العائل الأساسي للأسرة

١- ٣ - ب اختلال التركيبة السكانية

تشير التقارير إلى أن عدد سكان العالم قد تضاعف خلال أربعة العقود الأخيرة ، حيث ارتفع عدد السكان من ثلاثة بلايين وثمانمائة نسمة في عام ١٩٦٠م إلى ستة بلايين وثمانمائة مليون نسمة في عام ٢٠٠٦م وأن معظم هؤلاء السكان يقطنون بالدول الأقل نمواً (٧٠%-٨٠%) على التوالي وتظل النسبة في ازدياد بزيادة عدد السكان بسبب النزاعات و الصراعات المتزايدة في أنحاء العالم المختلفة ، والتي تؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من المواطنين وكذلك بسبب العوامل الطبيعية و البيئية وقد أحدثت هذه المتغيرات في الحركة السكانية تغيراً جذرياً في التوزيع الديموغرافي للسكان وزادت نسبة النساء والأطفال في مواقع وتناقصت في مواقع أخرى فكثير من المدن اكتظت بالمواطنين الوافدين من الريف ومناطق النزاعات و الحروب فالمدن بطبيعة تكوينها جاذبة خاصة للعمالة المدربة و الشباب المتطلع للمعرفة و التعليم ووسائل الحياة المتيسرة ، فإذا أخذنا الخرطوم كمثال فإن الإحصائيات تشير إلى أن سكان الخرطوم عام ١٩٨٠م

كانوا في حدود مليون شخص ونصف ولكن العدد ارتفع إلي ما يقرب من ثمانية ملايين عام ٢٠٠٥م و هذا يوضح أن التركيبة السكانية اختلت من ناحيتين – أولاً من حيث عدد السكان إذ تناقص عدد السكان في الريف و ازداد في المدن . و ثانياً فإن عدد النساء و الأطفال أخذ يفوق عدد الرجال في المناطق التي تستضيف النازحين ، و معظم الدراسات تؤكد هذه المسألة.

١-٣-ج العزلة واختلال الأعراف الاجتماعية:

حينما يفارق النازح أرضه وأهله فإنه يفقد علاقاته الاجتماعية و الصفات التكاملية لمجتمعه ويصعب عليه التعايش و التأقلم مع المجتمع الجديد فينتابه شعور بالغربة وعدم الانتماء ويبدأ عنده الإحساس بالدونية وعدم المقدرة على المشاركة في تنمية المعسكر الذى لم يكن له خيار في السكن فيه ، وأنما انتقل إليه حسب رغبة المضيف فقد يكون معسكراً بعيداً عن المدينة أو قد لا تتوافر فيه الخدمات الضرورية وإنما تعتمد الخدمة فيه على ما تقدمه المنظمات التطوعية وما تجود به فوائض موائد المانحين و بالقدر الذى تسمح به الدولة صاحبة الشأن وإذا كانت المعسكرات المخصصة للنازحين بعيدة عن مناطق الخدمات التي تقدم للمواطنين المقيمين فإن النازح يشعر عندها وكأنه معزول اجتماعياً واقتصادياً عن المواطنين الآخرين فيصيبه احساس بالضعف وفقدان التحكم في مصيره إذ إنه

يشعر بأنه صار تحت سيطرة آخرين ، يحركونه وفق أهوائهم وبذلك تنعدم لديه الرؤيا حول مستقبل حياته ويفقد القدرة في السيطرة على معاملاته وسلوكياته و لا يستطيع أن يحدد معايير التعامل مع الآخرين فيصبح التزامه بالقيم الاجتماعية السائدة و السلوك القويم معاني من غير معنى .

١-٣- د الآثر البيئ و الصحي:

يؤكد العلماء أن الأرض استطاعت خلال ملايين السنين المحافظة على التوازن البييء حيث كان الغلاف الجوي يقوم تلقائياً بالمحافظة على البيئة سليمة نظيفة ولكن مع قيام الثورة الصناعية وازدياد عدد السكان اختل هذا التوازن خاصة في المناطق التي تتركز فيها الصناعة ، حيث تنشر آلالف المصانع الدخان الأسود و الغازات الكبريتية في الهواء ، وتغيرت الصورة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حل النفط و الغاز محل الفحم الحجري وازدادت حدة التلوث نسبة لزيادة السكان و التوسع في الصناعة ووسائل النقل مما ساعد كثيراً في سهولة الحركة السكانية وانتقال الإنسان من مكان لآخر. وقد ضاعف من هذه الحركة النزاعات و الصراعات المتعددة في أنحاء العالم المختلفة و التي أفرزت أعداداً كثيرة من النازحين واندفع معظمهم نحو المدن الكبرى و الصغرى وزادوا من أعداد المواطنين زيادة لافتة لأنظار العالمين ، وقد كان لهذه الزيادة أثرها

في الضغط على الخدمات و الموارد المحلية للمجتمعات المضيفة و التي كانت من قبل تنعم بالأمن و الاستقرار ويأتيها عيشها رغداً وفيها العمالة متوافرة و النظام و الخضرة وتناسب السكان ولكن وحينما أزدحمت هذه المدن بالسكان بسبب النازحين و اللاجئين زادت حدة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية ، فالضغوط على خدمات النقل و المواصلات أدت إلى زيادة عدد المركبات و السيارات الناقلة وبالتالي زادت كمية المحروقات فزادت الشوائب الغازية التي تنتشر في الغلاف الجوى وتنطلق في الهواء فيتعرض الناس فيها لخطر التلوث مما يؤثر في صحتهم العامة بتنفسهم لذلك الهواء الملوث وبجانب هذا الخطر العام فالنازحون في معسكراتهم وأماكن إقامتهم العشوائية يستخدمون الحطب وروث الحيوانات في مواقدهم لصناعة الغذاء والأطعمة و التدفئة مما يولد مزيداً من الدخان ويترك آثرا سالباً في البيئة. هذا مع العلم بأن معظم مواقع سكن النازحين لا تتوافر فيها المراحيض بالقدر اللازم و المواصفات المطلوبة فيضطر قاطنوها للتبرز في العراء أو في ضرى منازلهم فيتولد الذباب ويتكاثر و ينتشر فى كل المنطقة ، لا يفرق بين سكن عشوائي أو منظم أو بين ساكن قديم أو جديد وتصبح كل المنطقة ملوثة ومهددة بالأمراض المنقولة و المعدية وإذا أخذنا فى الاعتبار أن النازحين يأتون غالباً من مناطق ريفية يكون الأشراف الصحي فيها ضعيفاً أو ربما معدوماً

، فأنهم يأتون وهم يحملون معهم أمراضاً خفية وأخـرى معديـة أو مستوطنة ومشكلاتهم الصحية كثيرة ، فالأطفال يعانون من أمـراض سوء التغذية. وهناك أمراض السل و الكوليرا و الأسهالات المائيـة وجميعها من أمراض حالات الفقر التي تنتشر بسرعة بين القـاطنين وتحركات النازحين من موقع لآخر تزيد من أنتشارها و الكوليرا من الأمراض المخيفة التي قد يموت حاملها وهو أمـام الطبيـب إذا لـم يسعف حاملها بالسرعة المطلوبة نسببة لما يصيب الجسم من تحـول وجفاف وهو مرض لا يقتل و حسب وإنما يؤثر في أقتصاد المنطقة ، من حيث منع المنتجات من التداول خوفاً من أن تكون ملوثه. ومـن الأمراض التي يحملها النازحون الأمـراض التناسـلية ((كالـدش و السيلان)) وأخيراً أمراض فقد المناعة المعروف بالأيـدز (AIDS) وطبيعة سكن النازحين العشوائية ، حول القرى و المدن و بالمناطق الصناعية و تحركاتهم غير المرشدة تجعل منهم خطراً على أنفسهم و على المجتمعات التي يسكنون حولها حيث تنتقل عـدوى الأمـراض للآخرين ويضيفون بذلك عبئاً صحياً كبيراً على الخـدمات المتدنيـة أصلاً و على ميزانية المحليات و يشهد بذلك الازدحام المتنامي حول المستشفيات و المراكز الصحية و النقص المريع للأدوية و وسـائل العلاج الأخرى .

١-٣-هـ الآثر الاقتصادى:

حينما يهاجر الناس عن مناطقهم تنتقل معهم العمالة المدربة وغير المدربة , فالنازحون من الريف تنتقل معهم العمالة من الريف إلى المدن فيزيدون بذلك من حجم العطالة في المدن ويخلقون نقصا في العمالة بالريف خاصة بين العمال الزراعيين الذين لا توجد لهم ضرورة بالمدن مما يؤثر سلباً في حركة الاقتصاد في الجانبين حيث يقل الإنتاج فى مناطق الحاجة إليهم ويزيدون من العطالة في الأماكن التي هاجروا إليها ، مما يؤدي إلى أنتشار المهن الهامشيه وبروز طبقات طفيلية فتظهر وسائل كسب غير مرتبطة بالإنتاج الحقيقي الذي يدفع بالمواطن إلى الأمام وتتفشى ظواهر التسول والتشرد ويصبح النازحون عبئا على الموارد التموينية والغذائية ويزداد الطلب عليها فترتفع الأسعار ولا يقدر الناس على شرائها وبذلك يحدث الكساد التجاري ونتيجة حركة الاقتصاد للاستثمار في مجالات لا تسهم كثيرا في دفع النمو الاقتصادي كالاستثمار في بيع وشراء الأراضي والعقارات بغرض المحافظة على الأموال ووضعها في خزائن مضمونة العائد وبذلك تظل حركة الأقتصاد دائرة في حلقة مفرقة .

هذا ومن ناحية أخرى فإن الدولة وهي مشغولة بالهاجس الأمني تقوم بتحويل الاعتمادات المخصصة للتنمية إلى أمن الدولة

والصرف على قوات الشرطة لمحاربة جرائم السرقة و القتل و بقية الأمراض الاجتماعية التي تنتشر في أماكن النازحين و كذلك توقف كثير من مشروعات التنمية التي كانت قائمة كمشروع إنتـــاج الأرز بالاستوائية ومشروعات الزراعة الآلية بأعالي النيل ومشروع الألبان ببحر الغزال ومشروع استغلال الأسماك الممول من الأمم المتحـــدة والبنك الدولي . وتعطل مشروع أنزارا الصناعي الذي يشمل مشروع نسيج الدمورية و الصابون والزيوت والسكر , وهكذا تأثرت الأعمال الإنتاجية وتوقف العمل في كل المشاريع الزراعية والصناعية وفـــي التعدين والتنقيب عن البترول ومشروعات الري وفي قنـــاة جـــونقلي وغيرها وبذلك ساءت الاوضاع المعيـــشية للمـــواطنين والنـــازحين وأصبح التسول مصدرا من مصادر تغطية الاحتياجات .

٤ - هل للنزوح آثار إيجابية ؟

قد يكون للنزوح ايجابيات إذا كان نزوحاً طوعياً يتـــدفق فيـــه الناس نحو مشاريع التنمية أو تجذبهم عوامل المدينـــة بمـــصانعها و جمالياتها . أما النزوح القسري فهو مشكلة في حد ذاته وتترتب عليه عدة مشكلات أخرى كالفقر و التشرد و حالات من المرض النفـــسي و الاجتماعي ، فالنازحون حينما يتدفقون بأعداد كبيرة مهاجرين عن مناطقهم الأصلية، يضيفون عبئاً ثقـــيلاً علـــى الدولـــة ومؤســـساتها ويربكون أداءها الأدارى ، فالعديد من الدول تعتبر هؤلاء النـــازحين

فصيلاً من أطراف النزاع وجزءاً من المعارضة الداخلية التي تثير نيران الفتن و تؤجج الحروب الأهلية ، كما أن النازحين من مناطق الجفاف و التصحر يشغلون أجهزة الدولة عن أداء مهامها الأساسية ومسؤلياتها اليومية حيث تقوم أجهزة الإدارة المحلية بمعالجة المشكلات التي يتسبب فيها النازحون سواء في السكن التلقائي أو الضغوط على الخدمات أو النزاعات التي تحدث بين النازحين و المواطنين المقيمين بسبب قلة الموارد و الضغوط عليها.

نسبة لهذه الأسباب و غيرها فإن الدول المعنية بالأمر لا تهتم بالنازحين و قضاياهم و تهمل عن قصد مساعدتهم بل و تماطل في السماح لأي جهة أخرى تبدي رغبتها في مد يد العون و المساعدة ، ومن ناحية أخرى فإن النازحين أنفسهم لا يحترمون قادتهم لما يلاحظونه فيهم من عدم تقدير لوضعهم والتجاهل عن حمايتهم ، وبذلك يتولد لدى الطرفين شعور متبادل بعدم الثقة و يصبح التعامل بينهما فيه كثير من الحذر ، وكلما طالت فترة النزوح يزداد إحساس النازحين بالغبن و يختزنون هذا الشعور في دواخلهم مما يجعل التقارب بينهما بعيد المنال ، والمظاهر الإيجابية في هذا المجال إنما هي مظاهر مفتعلة يضطر النازحون لإبدائها لزوم تعايشهم مع المجتمع الجديد . ومن هنا فإن ما يقال من أن النزوح يساعد في تقريب الثقة بين المجتمعات المتأثرة به ويوسع فرص السلام إنما هو

قول مدحوض بشواهد واقع التجربة في معظم أنحاء العالم فالصراعات مازالت موجودة و النازحون تتزايد أعدادهم ولا تتناقص . إن تجربة الخرطوم في أحداث الاثنين من أغسطس عام ٢٠٠٥م عقب موت الزعيم جون قرنق نائب رئيس الجمهورية الذي وقع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا في نفس العام ، خير شاهد على ذلك و لعله من حكم القدر أن لا تكون هذه الأحداث مصادفة وإنما هي أحداث مخطط لها بدليل أنها الأحداث التي وقعت كانت بصوره منظمة إذ إنها وقعت في مناطق متعددة من المدينة وفي وقت واحد وذلك فيما بين الحادية عشر و الواحدةَ ظهراً وهي حوادث توحي بأنها رد فعل على حادثه شبيهة وقعت عام ١٩٦٥ اثناء ثورة أكتوبر وأطلق عليها حوادث الأحد ذلك عندما تأخرت الطائرة المقلة لوزير الداخلية الجنوبي و ظن الجنوبيون أنه قد قتل . و فى الحالتين قام الجنوبيون بأعمال حرق و قتل و اعتداء على الممتلكات الخاصة و العامة وفي الحالتين كانت ردة الفعل من الشماليين عنيفة. و قد فقد عددَ من الجنوبين ارواحهم جرياً على القول السائد (العين بالعين و السن بالسن) و بالإضافة إلى ذلك فقد تعاظم شك الشمالين في الجنوبين و ودوا لو أخرجوا من الشمال. و من هنا فإن الخزوج لا يمثل ظواهر إيجابيه بل يختزن النازحون العداء ومتى ما حانت الفرصة يفرغون ذلك الاختزان في مثل هذه الاعتداءات .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنَ القول بــأن النــازحين يوفرون عمالة رخيصة قول غير صحيح ، ذلك لأن الأعمال اليدوية و الجسدية التى يقومون بها أصبحت جزءاً من تخصصهم كعملهم فى المبانى الخرسانية وأعمال اليومية وخدمــة المنــازل وبحكــم هــذا التخصص أصبحوا يشكلون عناصر ضغط علــى المخــدمين ممــا يضطر هؤلاء المخدمين لرفع أجورهم وتحسين فرص العمل حتــى يضمنوا إخلاصهم فى الأداء وجودة العمل . أما خدم المنازل وهــذه الفئة معظمها من النساء فقد رفعن أجورهن بدرجة عاليــة . وربمَــا يرجع كل ذلك إلى أن السياسين أصبح لهم دور في توجيــه العمالــة وتحريضهم على مزيد من الضغوط للحصول على أعلى درجة من الأجور وهناك ظاهرة جديدة وسط النازحين ونظــن انهــا إحــدى إيجابيات النزوح ، حيث تتم في ظروف سالبة مثل المذاكرة تحــت الفوانيس وإنارة الشوارع و ذلك حتى يحصلوا علي التعليــم ورفــع قدراتهم المعرفية ليتمكنوا من اعتلاء وظائف مقدرة ومحترمة وهــذه الظاهرة منتشرة بين النازحين من أبناء جنوب السودان كــذلك فقــد اكتسب عدد من أبناء الجنوب ، بعض المهارات المهنية مثل البناء و الحدادة و أعمال الكهرباء و لذا فإن كان للنزوح أي آثار إيجابيه فهي محصوره في مثل هذه الظواهر التي يعود مردودها علي النــازحين أنفسهم فيكون النزوح بالنسبة لهم حافزاً للتطور والنمو ومــن ذلــك

أيضاً تدريب الشباب النازحين على أعمال حرفيه كالنجاره والبراده و الحدادة فقد اكتسب عدد من أبناء الجنوب مهارات مهنيـــة أهلـــتهم للانخراط في سوق العمل و كانت لهم حافزاً للعودة الطوعية و قـــد أصبحت لهم خبرات جديدة يطبقونها لمجتمعاتهم الأصليه و من بقـى منهم يستفيد منها محلياً . و بهذا فإن العائد الموجب من النزوح يعود في الحقيقة إلى النازحين أنفسهم أكثر من أي فائدة تعـود للمجتمـع المضيف فالنزوح في غالبه سلبي وتترتب عليــه تبعــات سياســية وإدارية واقتصادية .

٥- النازحون والاهتمام الدولي :-

رغم أن النزوح مسألة داخلية وأمره يهم الدول التــي يحــدث فيها ألا أن هنالك ظروفاً استثنائية طارئة يصبح فيها العمــل الإداري العادي غير قادر أو مؤهل لإدارتها مما يــستدعي تــدخل عناصــر أخرى للمساعدة في إنقاذ الموقف. وقد نبهت لمثــل هــذه المواقــف المنظمات التطوعية التي كانت تعمل في مساعدة وعــون اللاجئـين ولاحظت أن النازحين داخل بلادهــم يواجهــون مــشاكل الحمايــة والرعاية الاجتماعية والصحية و من هنا بدأت تدفع بالأمم المتحــدة ومنظماتها للعمل على توفير الاحتياجات الخاصة بالنازحين ورعايتهم باعتبارهم فئة مقهورة ولا توجد جهة معينة لرعاية شئونهم , ومــن المنظمات الناشطة في هذا المجال لجنة الولايات المتحدة للاجئين   )

US *Committee for Refugees*) وكانت تجمع معلومات حـــول النازحين واعتبرتهم مجموعة خاصة تستحق الاعتبـــار والمـــساعدة وجموعة سياســـات اللاجــئـين أو (*Refugee Policy Group*) وكذلك مجلس الكنائس العـــالمي (*International Council of Churches*) الذي ظل يعمل من وراء الكواليس وفي أروقة الأمم المتحدة لخلق آلية تختص بدراسة مشكلة النازحين ووضعها في أجندة الأمم المتحدة لاعتبارها والعمل على معالجتها .

في عام ١٩٨٨ استضافت الأمم المتحدة المـــؤتمر العـــالمي لمعالجة مشكلة اللاجئين و العائدين والنازحين في إفريقيا وقد أنعقد هذا المؤتمر في أوسلو بالنرويج وقد كان هذا المؤتمر هو المبـــادرة الأولى للأمم المتحدة في وضع مسألة النازحين ومساعدتهم في إطار العمل المؤسس وفي هذا الاتجاة انعقد أيـــضا مـــؤتمر فـــي أمريكـــا الوسطى (*CIREFCA*) رافعا شعار مساعدة النازحين . وفي نهاية الحرب الباردة نشأت في أوربا مؤسسة لأمن وحماية النازحين (*The Organization for Security and Co-operation in Europe*(OSCE)) وقد انضمت إليها العديد من دول شرق وغرب أوربا بما فيها تركيا وكان من أهدافها أدارة الكوارث ومنع حـــدوثها وأحتواء الصراعات في داخل الدول وأيقافها عن الانتشار.

من خلال هذة المؤتمرات وما ظل يرد إلي للأمم المتحدة

من تقارير حول معاناة النازحين جعل العديد من الحكومات الأعضاء بالأمم المتحدة تدفع بمشكلة النازحين للنقاش على مختلف مستويات مؤسسات الأمم المتحدة بغرض الوصول إلى قرارات مفيدة ومثمرة , فالنمسا تبنت القرار ٧٢ /٩٣ في لجنة حقوق الإنسان الخاص بخلق آلية تعنى بدراسة ومعالجة أوضاع النازحين وقد نتج عن ذلك تعيين مساعد أمين للسكرتير العام للأمم المتحدة لشئون النازحين كما أن النرويج ومجلس اللاجئين النرويجي قد لفتا الانتباه للنازحين وقامت النرويج بتمويل مكتب مساعد الأمين العام لشئون النازحين

هذة الجهود وهذا النشاط الدولي في الاهتمام بقضايا النازحين لم تواجهه دول العالم الثالث بنفس الحماس خشية من أن يكون ذلك سببا للتدخل في شئونها الداخلية واختراق سيادتها واستغلال مواردها والعودة بها مرة أخرى لعهود الاستعمار ولكن الأسرة الدولية ظلت تسعى بكافة الطرق والوسائل لإقناع الدول المتأثرة بالنازحين لوضع المسألة في إطار العمل الأنساني والنأي بها عن التفاعلات السياسية والشفافية المفرطة خاصة وأن موضوع السيادة لم يعد أمرا مطلقاً كما كان قبل الحرب العالمية الثانية , وإنما أصبح مقيداً بما تعقده الدول من أتفاقيات تنظم علاقاتها الدولية مع الأقطار الآخرى وقد ورد في كتاب مبادئ القانون الدستوري والتجربة الديمقراطية في السودان لمؤلفة الأستاذ ميرغني النصري

نقلا عن الدكتور عبد الحميد متولي في كتابة القانون الدستوري والأنظمة السياسية (ص٢٩-٣٠) قوله:((يقصد بالسيادة تلك السلطة العليا التي لاتعرف فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها – والسيادة وجهان سيادة خارجية و سيادة داخلية ,فالسيادة الخارجية يقصد بها عدم خضوع الدولة لدولة أجنبية وذلك فيما عدا ماتعقده الدولة من اتفاقيات دولية – فهذة الاتفاقيات إنما هي مظهر من مظاهر سيادة الدولة فمن الأمور المتفق عليها أن السيادة الخارجية ليست مطلقة , إنما هي مقيدة بما تعقده الدول من اتفاقيات , وسيادة داخلية يقصد بها أن للدولة سلطة لاتعلوها سلطة أخرى في ميدان نشاطها داخل الدولة أي علاقتها بالأفراد والجماعات التي تقطن أرض الدولة .

ومن هنا يتضح أن الدولة هي السلطة العليا في أقليمها وتمتلك الممارسة الفعلية للسيادة مما يجعلها قادرة على إصدار الأوامر التي تنظم علاقات المجتمع والأفراد في الداخل وتنظم علاقاتها الدولية مع الأقطار الأخرى .

وقياساً على ذلك فإن العلاقات بين الدول تقوم على الاحترام المتبادل بينهما . وعلى الالتزام بمراعاة قوانين حقوق الإنسان و القانون الإنساني الدولي و التي تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء موقعين على هذه القوانين ، فإن جنحت أي من

الدول عن هذه القوانين فإنها تخضع حينئذٍ للمساءلة القانونية . فالقانون الإنساني الدولي يتيح لمنظمات الأمم المتحدة التدخل للمساعدة في الحالات الطارئة التي تستدعي المساعدة مع مراعاة احترام وحماية المواطنين من الجرحى و المرضى والسجناء و معاملة المواطنين معاملة إنسانية بعيدة عن العنف و التعذيب و كل أنواع القسوة ، كما يوجب القانون على الأطراف المتصارعة تسهيل مهمة منظمات الإغاثة وتأمين وجودها في أماكن النزاع . ولكي يتم تطبيق وتنفيذ هذا اللقانون فقد أجازت الجمعية العمومية للأمم المتحدة ميثاق عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ووقعت عليه كل الأطراف من الأعضاء في الأمم المتحدة . وبذلك تم تكليف هذه المنظمة العالمية لتطبيق القانون الانساني العالمي بكل الصدق والإخلاص ، وحملها على احترام و تطبيق كل القوانين المتعلقة بالشئون الإنسانية المنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة.

٦- معالجات مشكلة النازحين :

إن معالجة أي مشكلة تبدأ بتحديد المشكلة وتشخيصها كما تبدأ معالجة المريض بتحديد مرضه و تشخيصه و مشكلة النازحين تبدأ مع بداية إجبارهم على الرحيل عن مناطق سكنهم الأصلية وعلاج هذه المشكله يمر بثلاث مراحل :-

١-مرحلة الطوارئ والإعاشة .

٢-مرحلة التأهيل والاعتماد على النفس .

٣-مرحلة الإسكان والاكتفاء الذاتي وصولا بهم الي التنمية والنمو المتكامل .

ولكن ليس بالضرورة أن يمر النازحون جميعهم بكل هذه المراحل فقد يعود بعضهم بعد فترة وجيزة إلى مناطقهم الأصلية ويكونون قد استفادوا فقط من مرحلة الطوارئ والإعاشة وآخرون ربما يمرون بمرحلة إعادة التأهيل والاعتماد على النفس - أما الذين يبقون لفترات طويلة فهم الذين تستمر مساعدتهم وتعالج مشكلاتهم للوصول بهم إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي وهي المرحلة التي يصبح النازح فيها معتمداً على نفسه اعتماداً كاملاً ولا يحتاج لعون أحد بل يكون قادراً ومشاركاً فاعلاً في المجتمع الذى استقر فيه بين أهله ، وهذه المعاملات لم تكن هي المقصودة في حد ذاتها ولكنها بدايات لإيجاد حلول مستديمة لمسألة النازحين .

الحلول المستديمة:

الحل الأمثل هو العودة الطوعية لموطن الإقامة الأصل وهذا لن يتحقق إلا بعودة السلام الشامل في حالة الأسباب المتعلقة بالحروب أما في حالات العوامل الطبيعية فالأمر يحتاج لإعادة تأهيل المناطق المتأثرة وبناء هياكلها الاقتصادية وبناها التحتية. وهذه مسائل ليس من السهل تحقيقها بالقدر الذي يرضي طموح

النازحين ويدفعهم للتسابق على العودة الطوعية لأماكنهم الأصلية ، ذلك لأن هنالك مشكلات تـصاحب تنفيـذ العـودة الطوعيـة فالاستعدادات قد لا تكون كاملة لاستقبال العائـدين و الظـروف الأمنية قد لا تكون مستوفاه فالعائد لمقره الأصل ربما يعود ويجد منطقته ما تزال متأثرة بالحرب أو قد يجدهاوقد شغلها غيـره أو تغير غرضها لغرض آخر فيعود للنـزوح مـرة أخـرى ، وإذا تعذرت العودة الطوعية فإن الحل البديل هو الاندماج في المجتمع المضيف وهذا يحتاج لتهيئة المناخ الـذي يـساعد علـى قبـول المواطنين المحليين للنازحين للسكن معهم و المساعدة الفاعلة في استخدام الموارد المتاحة كالأراضي الزراعية و المياه و المراعي وما إلى ذلك حتى لا تحدث أي منازعات بينهم علـى أن تقـوم الدولة بالتركيز على المناطق المتأثرة بالنـازحين وتعمـل علـى تنميتها وتطوير مواردها وتوفق بين النمـو الـسكاني و النمـو الاقتصادي لحفظ التوازن الاقتصادي والاجتماعي .

و الحل الآخر هو إعادة إسكان النازحين في مواقع بديلة عن المواقع التى نزحوا إليها في بداية نـزوحهم تتـوافر فيهـا مشروعات إنتاجية - زراعية كانت أو صناعية وهذا الحـل لـم يخضع للتجربة كما هي الحال بين اللاجئين ولم نقـف علـى أى مشروع من هذا القبيل إلا للمهجرين قسراً عن المواقع التي تأثرت

بقيام مشروعات للتنمية كبناء الكباري والسدود والخزانات التي تتأثر بها أراضي المواطنين وتقوم الدولة بتهجيرهم لمواقع إنتاجية آخرى وهؤلاء لايعتبرون من النازحين .

هذه الحلول لمسألة النازحين واللاجئين - رغم أن العالم تواضع على أنها حلول مستديمة إلا أنها لم تنجح في إنهاء مشكلة النازحين والعودة بهم إلى الاستقرار والإقامة المستديمة , ومما يتبادر الي الذهن دائما- سؤال - إذا كان الحل غير متوافر فكيف إذا نوقف النزوح أو على الأقل نحد منه ؟

لايقاف النزوح هنالك بعض الظروف لابد من تهيأتها وإجراءات خاصة يجب أخذها فى الأعتبار والعمل على توفيرها ..

أولا:- لابد من إيجاد آلية للانذار المبكر والتنبيه ندرك من خلالها أن هنالك أوضاعا ربما تقود للنزاع وبالتالي تؤدي للنزوح .

ثانيا:- يخلق بنك للمعلومات يوضح الخدمات المتوافرة في مناطق ولايات ومديريات الدولة المختلفة .

ثالثاً :- سهولة الوصول إلى الأماكن التي ربما يوجد فيها نازحون للإسراع في توفير الحماية المطلوبة لهم وتقديم ما يحتاجون إليه في الوقت المناسب .

رابعاً :- الوقوف على مدى مقدرة ورغبة الحكومة فـي مقابلـة احتياجات هؤلاء المواطنين من الناس المحتاجين .

خامساً :- تنبيه الأسرة الدولية للاستجابة الفاعلة و المؤثرة فـي منع حدوث النزوح وذلك بتوفير حاجة الناس في مناطق الفقـر و التي قد تتأثر بالأزمات السياسية و البيئة .

سادساً :- على الدولة المعنيـة أن تكـون سـريعة الاسـتجابة لاحتياجات مواطنيها خاصة فيما يتعلق بتوفير العدالـة ورفاهيـة المواطنين وأن تقوم بالتأمين ضد أي أحتمـالات ربممـا تقـود لحدوث أزمات أو كوارث طبيعية أو غيرها ..

سابعاً:- حماية الأقليات عن طريق الحكم العادل والرشيد .

ثامناً:-إيجاد قضاء مستقل وتقديم خدمات مدنية مرضية .

تاسعاً:- البعد عن الفساد السياسي والأقتصادي والعمـل علـى سيادة النظام والأنضباط العام مع عدم التمييز بين أفراد وجماعات وطوائف المجتمع المختلفة .

عاشراً:- استقلال الصحافة ومراكز ودور الأعلام حتـى تكـون قادرة على التعبير الحر عن الرأي العام وإعطاء كـل الاحتـرام لقوانين حقوق الانسان وتقرير الحماية القانونية .

وأخيراً: سيادة السلام باعتباره المطلب الأساسي لتأكيد الأمـن والاستقرار وإعادة الانتعاش الاقتصادي والسياسي والاجتمـاعي

الذي يمهد للتنمية الشاملة والعادلة وبالتالي الاستقرار العام للدولة وأمنها وعزة شعبها . والسلام الحقيقي ، لايتم على أرض الواقع بمجرد توقيع الاتفاقيات وتبادل التهاني، ولكنه يحتاج لدعائم قوية وثابتة يقوم عليها وتأمين شامل يستند إلية ويبعده عن التبريرات السياسية ، كالقول بالانفلات الأمني أو حداثة التجربة - فالسلام الحقيقي هو المدعوم بالتوجه ، الشامل المتجانس للأمة كلها ، والمجتمع بمختلف طوائفة وجماعاته .

الفصل الرابع

تجربة السودان مع النازحين

الفصل الرابع

١ -تجربة السودان مع النازحين :

السودان بلد واسع تبلغ مساحتة مليون ميل مربع وله مناخات متعددة ومجاور لعدة دول لها مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , وكثير من مشاكلها ينعكس سلبا على السودان , فإذا ضربها جفاف أو حدث فيها نزاع سياسي أو أجتماعي هرب المتأثرون به إلى السودان أو لجأوا إليه وقد ظل السودان يتأثر بهذه الحركات منذ أقدم العصور ، كما أن الحركة السكانية داخل الوطن أزدادت في العقود الثلاثة الأخيرة بصورة كبيرة ومؤثرة وذلك بسبب الجفاف والتصحر الذي ضرب بعض أجزاء البلاد فاضطر مواطنوها للنزوح إلى مناطق الخصب والازدهار في شكل جماعات أو أفراد مضيفين بذلك أعداداً مهولة للنازحين الذين شردتهم الحرب الأهلية والنزاعات العرقية والقبلية , والتسابق في النهب المسلح والامتلاك غير المشروع في جنوب البلاد وغربها وشرقها , وقد اتجهت معظم هذه الحشود إلى شمال البلاد ووسطها والبعض منهم إلى خارجها. وقد كانت المدن الكبرى أكثر تأثراً بهذا النزوح الداخلي بحكم تطورها النسبي وقيام الصناعات فيها وكونها أوسع المناطق في احتمال وجود فرص للعمالة والعيش الكريم وفي أنها تفتح المجال

للنازحين في التعريف بمشاكلهم ومعاناتهم وفيها يشعر النازح بكثير من الأمن والاستقرار , ولهذا فقد حظيت العاصمة القومية بأكبر عدد من النازحين حتى أصبحت طاقتها الاستيعابية غير قادرة على احتمال المزيد من النازحين ، وفقدت مؤسساتها التنموية المحلية مقدرتها على إحداث التوازن المطلوب بين النمو الأقتصادي والنمو السكاني .

١-أ:كيف تأثر السودان بالنزوح ؟

يعتبر السودان من أكثر الدول الإفريقية تاثراً بالنازحين حيث بلغ عددهم ما يزيد عن أربعة ملايين نازح، وباضافة نازحي دارفور ، فإن العدد يرتفع إلى ستة ملايين وعزي النزوح هنا إلى العوامل الطبيعية وعوامل صنع الانسان من حروب ونزاعات وغيرها. وأكثرالمناطق تأثراً بالعوامل الطبيعية كالجفاف والتصحر في غرب السودان تقع بين خطي عرض ١٢-١٦ وهي أكثر المناطق إنتاجاً للحبوب الزيتية والغذائية و الثروة الحيوانية وقد تعرضت هذه المناطق لدورات متعددة ومتصلة من الجفاف كما تعرضت أيضاً إلى الهجرة مكثفة من دول الجوار التي ضربها الجفاف في نفس الفترة وأخذ النازحون من هذه الدول يزحفون على الأراضي الزراعية والمراعي المجاورة لهم وبذلك أسهموا في انتشار التصحر المريع بسبب سوء استغلالهم للموارد المتاحة عن طريق الرعي الجائر وأزالة الغطاء النباتي , العشبي , والشجري . وسوء استغلال المياه

وقد أدى كل ذلك إلى قلة الإنتاج حيث هبط إنتاج الحبوب من متوسط ٢,٩ طن متري للفدان عام ١٩٨٣م إلى النصف ، وتشير التقارير الرسمية إلى أن الذين تأثروا بالجفاف والتصحر خلال عامي ٨٥/٨٤م وصل عددهم إلى أكثر من ٨,٥ مليون مواطن في أقاليم السودان الشمالية وأن سوء التغذية أصاب أكثر من مليون طفل , ومن العوامل التي وصلت بالمنطقة لهذه الحالة عاملان أساسيان هما :-

١- إنهاك التربة في الأراضي الزراعية نتيجة للزراعة السنوية المستمرة والرعي الجائر, دون اعتبار لمقدرتها الانتاجية , فكلما قل الإنتاج في المحاصيل الغذائية , توسع الناس في الزراعة لتوفير حاجاتهم من الغذاء .

٢- الزيادة السكانية المستمرة التي لم يقابلها استصلاح في الأراضي الزراعية أو إرشاد زراعي للتعامل مع الأراضي الزراعية أو أراضي المرعى لتحسينها ورفع إنتاجيتها دون إنهاكها وإزالة تربتها الطينية الخصبة ..

وحسب تعداد ١٩٨٣م فقد بلغت الزيادة السكانية ٤٢% عما كانت عليه في عام ١٩٧٣م – وفيما يلي بيان يوضح هذه الزيادة :-

السكان بالمليون جدول رقم (٣) سكان ولايات السودان بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٣م

الولاية	العام ١٩٧٣م	العام ١٩٨٣م	نسبة الزيادة
دارفور	٢٧٧٠	٣٠١٦	٤٥%
كردفان	٢٠٩٧	٣١٠١	٤٨%
الشرقية	١٥١٣	٢٢٠٥	٤٦%
الشمالية	٠٩٣٠	١٠٦٧	١٥%
الوسطى	٣٦٣٢	٤٠١١	١٠%
الخرطوم	١١١٣	١٨١٥	٦٣%
بحر الغزال	١٣٣٠	١٨٤٧	٣٩%
أعالي النيل	٠٧٦٠	١٧٢١	١٢٦%
الأستوائية	٠٧٢٠	١٣٩٦	٩٤%
المجموع	١٤٧٢٠	٢٠٨٨٠	٤٢%

المصدر: مصلحة الإحصاء – الإحصاء السكاني

لمعرفة أثر هذه الزيادة السكانية في المجتمعات الزراعية الريفية لابد من أخذها في إطار الموارد الأخرى المتاحة ومقدرتها

في أستيعاب هذه الزيادة , مثل وسائل الأنتاج والمؤسسات التي تحكم الإنتاج وتوزيعه وعليه ، فإن الضغوط السكانية في كردفان ودارفور يمكن تحديد تأثيرها في ثلاثة جوانب :

١- توسيع الزراعة على حساب الأراضي البور- وأراضي الحزام الخاص بالصمغ العربي وأراضي السافنا العشبية الأخرى والمراعي ومن ثم الأراضي الهامشية وذلك لإنتاج المزيد من المحاصيل الزراعية الغذائية لمقابلة احتياجات الزيادة السكانية .

٢- الضغوط على موارد المياه مما أدى إلى ارتفاع أسعارها وزراعة محاصيل نقدية حولها .

٣- الطلب المتزايد على حطب الحريق في المناطق الريفية وطلب الفحم للمدن والمراكز الحضرية وكذلك الحاجة لحطب المباني وغيرها .

٤- هذه العوامل أضعفت خصوبة الأراضي الزراعية وأدت إلى هبوط الإنتاج الزراعي في الأراضي المطرية عام ٨٢/٨١ - ٨٥/٨٤م و صاحب ذلك فترة جفاف لعدد متوال من السنين و لذا فقد انخفضت إنتاجية الفدان إلى ما يعادل ٥٨% مما كانت عليه , وقد كان هذا من أسباب النقص المريع في الغذاء الذي أدى إلى حدوث مجاعات في المنطقة دفع باعداد هائلة من المواطنين للنزوح إلى مناطق أخرى في داخل

البلاد وقد زاد الحالة سوءاً تدفقات اللاجئين من بعض البلاد المجاورة مثل تشاد وأثيوبيا ويوغندا , الخ ...

فيما يلي جدول يوضح ضحايا الجفاف من النازحين حسب المناطق بالسودان :

جدول رقم (٤) أعداد السكان المتأثرين بالجفاف و عدد النازحين

المنطقة	ضحايا الجفاف	النسبة	النازحون	النسبة
دارفور	٢,٨٣٠,٠٠٠	%٣٣,٧	٥٠٠,٠٠٠	%٢٧,٨
كردفان	٢,٨٧٠,٠٠٠	%٣٤,٢	٤٢٥,٠٠٠	%٢٣,٧
الوسطى	١,٣٥٠,٠٠٠	%١٦	٤٢٠,٠٠٠	%%٢٣,٤%
الشمالية	٠,١٥٠,٠٠٠	%١,٨	٥٠,٠٠٠	%٢,٨
الشرقية	١,٢٠٠,٠٠٠	%١٤,٣	٤٠٠,٠٠٠	%٢٢,٣
المجموع	٨,٤٠٠,٠٠٠	%١٠٠	١,٧٩٥,٠٠٠	%١٠٠

هذه الإحصائية لاتشمل بالطبع الولايات الجنوبية ولكنها تشمل المناطق التي كانت أكثر تأثراً بالجفاف والتصحر ، وقد نزح عنها أهلها وهم يواجهون خطر الجوع والإفلاس

فالمزارعون فقدوا أراضيهم وأصحاب المواشي فقدوا مواشيهم بسبب البيع والنفوق ، وبينما كانت أسعارالسلع الغذائيـة فـي أرتفاع مستمركانت أسعار الحيوانات متدنية , وفيما يلي بيـان بالموقف في نيالا :-

جدول رقم (٥) اسعار السلع و الماشية بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥

الشهر /السنة	المحصول بالجنية	المواشي بالجنية	الأغنام
يناير ١٩٨٤	الدخن بالجوال ٧٦	الرأس ٢٧٠	الرأس٤٣
مايو١٩٨٥	الدخن بالجوال ١٨٠	الرأس ١٢٨	الرأس ٣٦
يونيو١٩٨٥	الدخن بالجوال ٢٠٠	الرأس ١٢٥	الرأس ٣١

المصدر : تقرير منظمة العمل الدولية -١٩٨٥م - ما بعد الجفاف

هذه الحالة تنطبق على كردفان والمناطق الأخرى في شرق السودان والتي تأثرت بالجفاف - وقـد كـان لهـذا الموقف تأثير بالغ على المواطنين أدى بكثير منهم إلـى سـوء التغذية والمرض , وقد أوضحت دراسة قامـت بهـا منظمـة

أوكسفام في أحدى المناطق المتأثرة بالجفاف سـنة ١٩٨٥م أن حوالي ٥٠٠ طفل يموتون يوميا بسبب سوء التغذية فمن عينـة لعدد ٤٨٦٦ طفلاً في كردفان ١٩,٧% يعانون من سوء التغذية, ويقابلهم ٢٥,٢% في شمالها , وقد لوحظ أن الحالة أزدات سوءاً في شمال كردفان إذ أرتفعت حالا ت سوء التغذية من ١٣,١% في فبراير/ مارس إلى ٢٥,٢% في مايو/ يونيو من نفس العام – وفي دراسة أخرى قامت بها منظمة كير التـي تعمـل فـي توزيع الغذاء بغرب السودان أشارت إلـى أن دخـل الأسـرة الشهري يكفي فقط لشراء نصف أحتياجاتها , كمـا أن صـغار المزارعين لايزيد إنتاجهم الشهري في المتوسط العام عن ثلـث أحتياجاتهم مما يعني أن معظم المواطنين الذين ظلـوا يقيمـون بمناطقهم يعيشون تحت خط الفقر مما يتطلب إعاشتهم ودعمهم ليخرجوا مما هم فيه من معاناة وبالفعل فإن برنـامج شـريان الحياة أصبح يتضمن هذه المناطق فمن ضمن خطة مفوضـية الشئون الإنسانية الإغاثية لشهر فبرايـر مـن العـام ٢٠٠٣م مناطق جنوب كردفان وجنوب دارفور والبحر الأحمر (جريدة الحرية العدد ٤٩٤ بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦م).

١-ب:النزوح والحروب الأهلية :

أذا كانت العوامل الطبيعية هــي الأسـباب المباشـرة للنزوح في غرب السودان فإن الحروب الأهليــة والنزاعــات القبلية كانت هي العامل الآخر للنزوح في جنوب البلاد ، فمنـذ الاستقلال عام ١٩٥٦م شهدت البلاد حربين أهليتــين (١٩٥٥-١٩٧٢) (١٩٨٣-٢٠٠٥م) - وقد انتهت الحرب الأولى بأتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م ثم تجددت الحرب مرة أخرى فــي العــام ١٩٨٣م وظلت مستمرة حتى عام ٢٠٠٥م بعد توقيــع اتفاقيــة السلام في نيفاشا - وقد نتج عن هذه الحروب معانــاة كبيــرة وسط المواطنين وتشير الأحصائات إلى أن أكثر مــن مليــون ونصف مواطن فقدوا أرواحهم وأن ما يزيد عن ســتة ملايــين ونصف من المواشي والأغنام نفقت أوضاعت بسبب الحــرب. كذلك كان للحرب في دارفور نصيب وافر في إعداد النازحين.

في عام ١٩٧٢ وقعت الحكومة العسكرية بقيادة العقيد / جعفر محمد نميري اتفاقاً مع المعارضة المسلحة مــن أبنــاء الجنوب انهت حرباً استمرت سبعة عشر عاماً وقد منح الجنوب بموجب هذه الاتفاقية حكماً ذاتياً ، أصبح الإقليم الجنــوبي مــن بعده موحداً في مديرياته الثلاثة (الأستوائية/ بحر الغزال/و أعالي النيل) وأصبح هذا الإقليم يدار بواسطة أبنائة تحت قيادة مجلس

تنفيذي عالٍ يمثل المديريات الثلاثة وقد ارتضى أهل الجنوب هذا النظام لمدة عقد من الزمان ثم شاءت الأقدار أن يتوقف هذا الاتفاق وتعود الحرب مرة أخرى في عام١٩٨٣م في ثوب جديد وبقيادة جنوبية جديدة وبمفهوم سياسي جديد – ومن المحللين السياسيين من يقول إنها تجددت كحرب دينية إذ تزامنت مع إعلان نميري لتطبيق الشريعة الإسلامية كنظام للحكم فى السودان، ومنهم من يقول إنها حرب عرقية – عرب ضد أفارقة – أو جنوب إفريقي ضد شمال عربي – ومهما كانت أسبابها فقد كانت حربا معقدة ومتعددة الأسباب (سياسية /عرقية / قبلية / ثقافية) وفي نفس الوقت لها أبعاد أخرى ترتبط بالبعد الخارجي والتدخلات الأجنبية ذات المصالح في استمرارية النزاع في القارة الإفريقية . كما أن للصراع حول السلطة والموارد المعدنية والبترولية بين السودانين أنفسهم أثراَ واضحاً فبظهور البترول في السودان وفي مواقع بجنوب البلاد بدأت تظهر لدى أهل الجنوب طموحات جديدة في ايجاد دور أكبر لهم في الحكم مما أجج من حدة الصراع والتنافس وزاد من حماس الجنوبيين لموقع أكثر فاعلية في الإدارة والحكم – وحيثما حدث الإنقلاب العسكري عام ١٩٨٩م وسيطر الإسلاميون على الحكم في البلاد نشطت حركة المقاومة والمعارضة في جنوب البلاد

وازدادت حدة الحرب وقويت شوكة جيش تحرير السودان (SPLA) بقدر ما لقيت من تأييد من الجنوبيين ، ولكن الحكومة تمكنت من شق التوافق بين الجنوبيين وقامت بتوقيع اتفاقية أطلقت عليها اتفاقية السلام من الداخل مع فصيل من فصائل المعارضة الجنوبية بقيادة الزعيم رياك مشار . زعيم قبائل النوير وبذلك أصبح هنالك نزاع بين الجنوبيين أنفسهم . وفي وقت لاحق أختلفت الحكومة مع زعيم الحركة الإسلامية الشيخ حسن عبد الله الترابي مما خلق توتراً بين أعضاء الحكومة وقاد العديد من أنصار الترابي للنزوح واللجوء إلى خارج البلاد . هذا بالإضافة للنزاع القائم أصلاً بين الأحزاب الشمالية التقليدية التي كونت معارضة مسلحة باسم الديمقراطية الوطنية وانضم إليها فيما بعد (جون قرنق) زعيم وقائد حركة جيش تحرير شعب السودان (SPLA) وقد أصبح هذا التحالف مناهضاً للحكومة , سياسياً وعسكرياً , وقد وجد دعماً من بعض الدول المجاورة ودول أخرى هدفها الأول والأخير هو إسقاط حكومة الإنقاذ التي أعلنت عن ثوابتها ونظام حكمها في الشريعة الأسلامية .

١- ج: العوامل الخارجية :

شهد القرن الإفريقي عبر السنين صراعات عنيفة أدت الي نزوح ولجوء أعداد كبيرة من الناس إلى السودان , ومن ذلك الحرب بين أثيوبيا وأريتريا التي أندلعت منذ بداية الستينيات وأشتعلت نيرانها بعد أن ضم الأمبراطور هيلاسي لاسى أريتريا رسميا إلى أثيوبيا في عام ١٩٦٧م والتي كانت تخوض نضالا عنيفا للانفصال عن اثيوبيا منذ عام ١٩٦٢م , وحتي حينما أنفصلت عن اثيوبيا في اوائل التسعينيات وانتزعت استقلالها دخلت في حرب ضروس مع أثيوبياعام١٩٩٨م ، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من الأريتريين والأثيوبيين إلى السودان - كما أن الصراع في يوغندا كان على أشده بين الحكومة العسكرية وبين حركة المقاومة الوطنية بقيادة (موسيفيني) الذى استولى على السلطة في يوغندا عام ١٩٨٦م متزامناً مع حركة الانتفاضة في السودان والتي أطاحت بحكومة نميري العسكرية عام١٩٨٥م - وكان الصراع أيضاً في الكنغو الديمقراطية على أشده - فكل هذه النزاعات والصراعات في دول الجوار تركت أثارا سالبة على السودان ، وزادت من أعداد النازحين واللاجئين إليه خاصة وأن هذه الحروب تسببت في إحداث مجاعات طاحنة في كل من أثيوبيا وتشاد ، وقد دفعت هذه المجاعات بأعداد إضافية من النازحين أدت إلى خلاف في الرؤى وتفسير الظاهرة بين

معتمد اللاجئين بالسودان كممثل لحكومة السودان. وبين المفوض السامي لشئون اللاجئين كممثل للأمم المتحدة في هوية هؤلاء الوافدين حيث اعتبرهم معتمد اللاجئين (لاجئين) بحكم أنهم أتوا من مناطق محررة بأثيوبيا أي تحت سيطرة المعارضة المسلحة في وطنهم ولا تستطيع حكومتهم أن تصل إليهم أو أن تحميهم ولا هم يرغبون في النزوح إلى أماكن داخل أثيوبيا خوفاً على أنفسهم من الحكومة نفسها , وبدخولهم السودان تحت هذه الظروف يعتبرون لاجئين من مناطقهم ، بسبب خوف له ما يبرره من الاضطهاد أو التعذيب رغم معاناتهم الحقيقية من آثار المجاعات، ولكن المفوض السامي وفقا لميثاق عمله فقد اعتبرهم فارين من مواطنهم بسبب المجاعة لابسبب الخوف من الاضطهاد وبذلك لم يعتبرهم لاجئين وهم بهذه الصفة لايدخلون فى دائرة اختصاصة وقد أستمر هذا الجدل القانوني لفترة من الزمن حتى تم حسمه فى إطار مفهوم الشئون الإنسانية تحت القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان وبذلك أطلق عليهم لفظ (أناس يهم أمرهم الأسرة الدولية (People of concerns) ووجبت بذلك حمايتهم ومساعدتهم دوليا .

١- د: معالجات قضية النزوح بالسودان :

حينما تضخمت مشكلة النزوح بالسودان وزادت حدتها في منتصف الثمانينيات كان لابدّ من وقفة تأمل في مسبباتها وتفكير جاد في علاجها فكان أن بدأت مراجعة السياسات القومية والإقليمية الخاصة بإدارة الموارد وتقوية وتعزيز الآليات التي تقوم بتنفيذ تلك السياسات ، واتخاذ كافة الوسائل لإيقاف الزحف المتواصل للنازحين ، وفى أطار هذا المفهوم فقد تم الاعتراف بالنازحين كقضية لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكارثة يتطلب علاجها تضافر الجهود محلياً وإقليمياً ودولياً ومن ثم ولمتابعة تنفيذ هذه السياسة فقد تم تحويل مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير إلى معتمدية للنازحين ، منحت قدراً من الحرية يتيح لها التحرك السريع واتخاذ كافة ما يعينها على تنفيذ مهامها فقامت أول ما قامت بة تنظيم العمل الطوعي والتنسيق بين الجهات الفاعلة وأعلنت عن حاجة البلاد للعون الخارجي، فصدر ما يعرف ب(نداء السودان) لشرح أبعاد الكارثة للأسرة الدولية وبسط الأمر للمانحين للإسهام في تخفيف حدة المشكلة واستقطاب العون الخارجي في مختلف مصادره وأشكالة فكانت الأستجابة سريعة ومقدرة من الأسرة الدولية عامة .

ومن ناحية أخرى فقد قامت حكومة السودان بخطوة غير مسبوقة في إيصال الإغاثة إلى المواطنين الموجودين في مناطق العمليات العسكرية باعتبارهم مواطنين سودانين تقع مسئولية حمايتهم ومساعدتهم على الحكومة السودانية ، وقد تم ذلك من خلال عملية شريان الحياة التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة والأمم المتحدة في عام ١٩٨٩م.

وهي أول عملية إنسانية لمساعدة النازحين والمواطنين المتأثرين بالحرب تصلهم المساعدات في أماكنهم وأثناء العمليات الحربية ، وقد أسند تنفيذ هذه العملية للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) وتعتبر هذة العملية مظلة لأكثر من ثلاثين منظمة طوعية تعمل وسط المواطنين وغطاء جويًا لنقل الإغاثة لمناطق العمليات وهي أكبر عملية إغاثة جوية في إفريقيا.

رغم أن هذا البرنامج يقوم على مساعدة المتأثرين في مناطق العمليات، بغض النظر عن أماكن وجودهم إلا أن التقسيم بين الأماكن التي تقع تحت سيطرة المتمردين والأماكن التي تقع تحت سيطرة الحكومة ، حقيقة لايمكن إنكارها ولكن رغم كل شئ فإن الحكومة كانت تقوم بالإشراف الكامل على سريان هذا البرنامج الذي ساعد كثيراً في أستخدام الطعام كعامل لتقريب فرص السلام وأظهارحسن نية الحكومة السودانية في تحقيق

السلام ، وقد أصبح هذا البرنامج مثالاً يحتزى به في شأن حقوق الإنسان والتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

أما فيمايتعلق بسكن واستقرار النازحين في مناطق السودان الأخرى ، فقد قررت الدولة أن النازحين باعتبارهم مواطنين سودانيين فإنه من حقهم التحرك داخل السودان كيفما شاءوا والأستقرار في أي موقع يختارونة لممارسة حياتهم العادية ، وعلى الجهات المختصة والسلطات المحلية تسهيل مهمة إسكانهم وتنظيم علاقاتهم مع المواطنين المقيمين مع توفير الخدمات الأساسية المعينة على الحياة الكريمة .

ثانيا : إدخالهم في دورة الحِياة الإنتاجية لتمكينهم من الوصول إلى الاعتماد على أنفسهم .

ثالثا : تسهيل مهمة من يرغب في العودة الطوعية الي أماكنهم الأصلية متى ما استقرت الأحوال فيها باعتبار أن العودة الطوعية هي الحل الأمثل لقضية النزوح والنازحين .

من أين نبعت فكرة شريان الحياة ؟

في عام ١٩٨٨م ازدادت حركة النزوح من الجنوب إلى الشمال ، وفي نفس الوقت وجد كثير منهم أنفسهم محصورين في مناطق التمرد وغير قادرين على مغادرتها رغم

معاناتهم من الجوع وغارات المتحاربين على مواقع سكنهم , وعجزت المنظمات الطوعية والمنظمات الحكومية في الوصول إليهم وأحست الحكومة بضرورة حمايتهم ومساعدتهم المادية و المعنوية , وكان رئيس الوزراء في ذلك الوقت مدعوا لمؤتمر بجنيف حول الشئون الإنسانية ومحاربة الفقر في إفريقيا ، فأراد أن يحمل معه مبادرة يطرحها في المؤتمر يدعو فيها الأسرة الدولية للتدخل والمشاركة في معالجة مشكلة هؤلاء المواطنين المحصورين في مناطق القتال بجنوب السودان - فدعا لاجتماع ضم وزير الدفاع ومعتمد اللاجئين ومفوض عام الإغاثة وإعادة التعمير للتفاكر حول هذا الموضوع , فبرزت فكرة من خلال المداولة تقول بأن تقوم الدولة بفتح مجالها الجوي للأمم المتحدة لتوصيل الإغاثة لأولئك المواطنين مستخدمة في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها اللجنة المؤهلة للقيام بمثل هذه العملية خاصة وأن الأمم المتحدة قد منحتها ثقتها للعمل في مناطق الحروب وأن جميع الدول الموقعة على الميثاق قد باركت هذه الثقة - لقد راقت هذه الفكرة لبعض المجتمعين واعترض عليها البعض الآخر خوفاً من استغلالها لصالح المتمردين ومدهم من خلالها بالأسلحة والإعانات ولكن بعد المداولات المتأنية ووضع الضمانات والاحتياطات اللازمة

لسلامتها , اقتنعت بها الحكومة و وضعت صيغة المبادرة على أن تكون مشاركة بين الحكومة والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وقد أوكلت عملية التنفيذ للجنة والتمويل من الأمم المتحدة وعلى الحكومة الإشراف والرقابة وهكذا أصبحت العملية واقعا وتم تنفيذها فى العام ١٩٨٩م .

الخـــــــــاتمة

لقد أكـــدت الدراســـات الإنـــسانية والاجتماعيـــة ، أن الكوارث سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان ، فهي مـــن العوامل التي شكلت حركة الإنســان علـــى مـــر العـــصور , فالكوارث المناخية قد تكون عاتية بدرجة تؤدي لإبـــادة شـــعب بأكملة أو قد تكون أقل حدة فتؤدي لمـــوت الـــبعض ونـــزوح الآخرين عن مواقعهم الأصلية إلى موقع أخرى آمنة , فقوم عاد أهلكوا بريح صرصر عاتية سخرها عليهم المولى سبع ليـــالٍ وثمانية أيام حسوما , وثمود أهلكوا بالطاغية وأخذتهم صـــاعقة العذاب الهون , وقوم نوح ابتلعهم الطوفان إلا من ركب السفينة مع سيدنا نوح علية السلام وكانوا من كل زوجين اثنين فهاجروا حتى رست بهم السفينة على جبل الجودي، وقوم موسى تشردوا أربعين عاما نازحين وربما ما زالوا يبحثون عن وطن يستقرون فيه .

وإن كانت هذه الهجرات مما أثبتة التاريخ وأكده القرآن , فإن عالم اليوم يشهد كل حين قوما يتأثرون بالكوارث الطبيعية وغير الطبيعية ، فيضطرون لترك مواقع سكنهم الأصلية التـــي يحل فيها القحط أو تتأثر بالزلازل و البراكين ، أو تؤثر فـــيهم الحروب و النزاعات الداخلية الصنيعة أو نتيجـــة لانتهاكـــات

حقوق الإنسان عموماً ، فالأمر يتحدد و الكوارث لا تنقطع ، ويبدو من هنا أن النزوح عملية متحددة أيضاً ولا يلوح في الأفق أمل في إيجاد حلول ناجعة لها وسيظل النازحون يواجهون أزمة هوية وأزمة استقرار وأزمة في العودة الطوعية لأصولهم لما يصاحب تلك العودة من تعقيدات وأزمة في التعايش مع المجتمعات الجديدة ، فحينما يختارون البقاء في المواقع البديلة فإن حكوماتهم لا تعتبرهم نازحين من الداخل وعليهم الاعتماد على أنفسهم والاندماج في المجتمع بالطريقة التي يرونها والأمر هنا أيضاً فيه كثير من التعقيدات.

لكل هذه الصعوبات و التعقيدات التي يواجهها النازحون يبدو واضحاً أن مسألة النزوح مازالت هاجساً يؤرق ، وتحتاج لمزيد من البحث و الدراسة فأسبابها متعددة و متداخله وآثارها خطيرة والعاملون في مجال النازحين تتضارب أفكارهم حول معالجات المشكلة وحلولها ولم يستطيعوا حتى الآن أن يقدموا الحماية و المساعدة الدولية كما هم فاعلون مع قضية اللاجئين ، ومازالت الحكومات القومية هي المسئول الأول عن أمن ورفاهية وممتلكات النازحين باعتبارهم مواطنين ضمن مواطنيها وأمرهم يهمها بحكم سيادتها على شئونها الداخلية .

إن موضوع النازحين في اعتقادنا يحتاج للتضامن

الدولي وتجاوز النظرة المحلية المحدودة لأن القـضية كبيـرة ومتشعبة ومتعددة الجوانب ، والدول المتأثرة بها لا تـساعدها إمكاناتها الضئيلة أصلاً أن تواجة وتعالج مثـل هـذة القـضية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وعلية ، فإن علاج مشكلة النازحين يبدأ أولا في الاعتراف بها كقضية معقدة وتزعج أمن وسلامة الوطن ومن ثم تقوم كل دولة من الدول المتأثرة بالنازحين بخلق آلية تختص بشئون النازحين وتعمل وفق ميثاق يحدد طبيعة عملها ومسئولياتها فـي أطـار القوانين الوطنية والدولية والتي تعني بالشئون الإنسانية على أن تكون لهذة الآلية أستقلالية تمكنها من التحرك المحلي والإقليمي والدولي في تنسيق عام مـع الـوزارات المختـصة كـوزارة الخارجية والعلاقات الدولية ، وفي نفس الوقت تؤكد الدول على أهمية التعاون الدولي والإقليمي لمعالجة المشكلات التي تـؤدي للنزوح وتضع الحلول الناجعة لقضايا النزوح والنازحين .

المراجـع والمصادر

المـــــــراجـــــــــع:

١-القرآن الكريم

٢-فرانسيس دينق - ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للنازحين - تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (١٩٩٣-٢٠٠٣م) .

٣-تقارير مركز دراسات النازحين التابع لمجلس اللاجئين النرويجي (NRC) . ومركز دراسات أبحاث الاجئين التابع لجامعة أكسفورد .

٤- The Global Crisis of Internal Displacement , Washing ton D.C,... Brooking institution .

٥- Brooking Institution Project on Internal Displacement / Handbook for Applying the Guiding Principles on Internal Displacement 1999.

٦- United Nations – Operation Life line Sudan (OLS) – Annual Needs Assessment , nov ,1999 .

٧- US Committee for Refugees (USCR) 1997 World Refugee Survey – Washington D,C,..

٨- Francis M. DENG 19995 – Internal Displacement Compilation of Analysis of legal Norms – UN DOC. E/CN - 4/1996/52/AD2

٩-ميرغني النصري – مبادئ القانون الدستوري و التجربة الديمقراطية في السودان.

١٠- منظمة العمل الدولية تقرير لجمهورية السودان في سبتمبر ١٩٨٥م حول وضع برنامج عمل لما بعد المجاعة (٨٤/٨٣).

١١-وزارة الشئون الانسانية (السودان)- نتائج المسح السكاني للنازحين لسنة ٢٠٠٥م.

الملاحق

ملخص عن النازحين – من أين ولماذا ؟

- يوجد النازحون في عدد كبير من الدول خاصه ما يسمي بدول العـــالم الثالث .

افريقيا:- منطقه القرن الإفريقي :- السودان – اثيوبيا – الصومال – جيبوتي – ارتيريا .

منطقه البحيرات :- رواندا – بورندي – كينيا – يوغندا – الكنغو .

جنوب إفريقيا :- انقولا – نميبيا– موزمبيق .

أمريكا الوسطي :- نيكوراقوا – هندوراس

آسيا :- سيراليون

عدد النازحين في العالم :-

العام	العدد	عدد الدول المصدرة للنازحين
١٩٧٠ م	٥,٠٠٠,٠٠٠	من عدد (٥) دول
١٩٨٠م	٧,٠٠٠,٠٠٠	من عدد (١٠) دول
١٩٩٠م	٢٢,٠٠٠,٠٠٠٠	من عدد (٢٣) دول
١٩٩٤ م	٢٧,٠٠٠,٠٠٠	من عدد (٣٥) دول

المصدر :- تقرير المجموعه الدوليه للاجئين والنازحين ١٩٩٤م

عدد النازحين في افريقيا

السودان	٤,٠٠٠,٠٠٠	
أنقولا	٢,٠٠٠,٠٠٠	
ليبيريا	٢,٥٠٠,٠٠٠	نتيجة للحرب التي اشتعلت فيها (١٩٩٠)
موزمبيك	٣,٠٠٠,٠٠٠	انخفض هذا العدد بعد عام ١٩٩٦م بعد تسوية الحرب الأهلية
رواندا / بورندي	٢,٠٠٠,٠٠٠	
	١٣,٥٠٠,٠٠٠	

السودان والنازحون

خاض السودان تجربة من أعنف تجارب النزوح وأطولها وتطورت المشكله على النحو التالي :-

١٠ % من النازحين بالسودان نزحوا عن مناطقهم قبل عام ١٩٨٠م – (٣ % نزحوا في الستينيات و ٧ % نزحوا في السبعينيات)

٤٢ % نزحوا عن مناطقهم في الثمانينيات

٣٤ % نزحوا عن مناطقهم في التسعينيات

١٤ % نزحوا عن مناطقهم بعد عام (٢٠٠٠)

المصدر :- تقرير اللجنه المشتركه للمسح السكاني للنازحين بالولايات (June ٢٠٠٥)

ملاحظات :-

- النازحون الذين تركوا مواطنهم الأصلية قبل عام ١٩٨٠م يبدو أن معظمهم من الولايات الشمالية والمناطق المجاورة للخرطوم وأن أسباب نزوحهم غالباً ما تكون اقتصادية.
- النازحون من جنوب السودان وجنوب كردفان نزحوا في الفترة من ١٩٨٠- ١٩٩٠م وهي الفتره التي شهدت قمة النزوح في السودان نتيجة لارتفاع معدلات النزاع المسلح خاصة في هذه المناطق.
- النازحون بعد عام (٢٠٠٠) معظمهم من شرق السودان والنيل الأزرق و ولاية كسلا والبحر الأحمر وولايات جنوب النيل الأزرق و ولايات دارفور حيث نشطت حركات النزاع في هذه الفترة.





المؤلف في سطور

أ. حسان عطية موسى

تاريخ الميلاد 1938

الحالة الإجتماعية متزوج

المؤهلات

بكالوريوس آداب - جامعة الخرطوم 1963

ماجستير علوم إدارية - جامعة جنوب كلفورنيا - الولايات المتحدة الامريكية

شهادات

القوانين السودانية - كلية الحقوق - جامعة الخرطوم

تدريب المدربين - جامعة جنوب كلفورنيا

دستور الولايات المتحدة الامريكية

إدارة الكوارث وتبادل الخبرات الدولية - كلية الملكة اليزابث - جامعة أكسفورد

الخبرات

- عمل بالإدارة فى ولايات السودان المختلفة
- عمل قاضياً بجنوب السودان (توريت) بسلطات قضائية خاصة
- عمل أمين عام لولاية الخرطوم 1989
- عمل أمين عام للولاية الشمالية - الدامر 1989-1991
- عمل محاضراً بمعهد دراسات الكوارث واللاجئين (جامعة افريقيا العالمية)
- عمل محاضراً بكلية الدراسات عن بعد - جامعة جوبا

شارك فى العديد من المؤتمرات والندوات العالمية حول قضايا الحراك السكانى (خاصة اللاجئين والنازحين)

له بحوث وإصدارات حول اللاجئين والنازحين.

مهتم بقضايا المجتمع خاصة الشئون الإنسانية.

ردمك : ISBN 978-99942-909-1-8

الطابعون مطبعة جامعة الخرطوم

تصميم الغلاف خالد أحمد